

الفصل الثالث

المستوى التركيبي

المستوى التركيبي

التركيب في اللغة:

مصدر الفعل المضعف (ركب)، وركبه تركيباً وضع بعضه على بعض فتركب وتراكب، والمركب: اسم مفعول بمعنى تركيب شيء في شيء، قال ابن منظور: (ركبته فتركب، فهو مركب)^(١).

وفي الاصطلاح:

هو الأساس الذي يقوم عليه علم النحو الذي هو: (علم بقوانين يعرف بها أصول التراكيب العربية في الإعراب والبناء وغيرها)^(٢). ومن المعروف أن اللغة إنما تتمثل بالمفردات أولاً، ثم بالتراكيب ثانياً، والتراكيب هي محط الفائدة التي يتوخاها المتكلم ويطلبها المتلقي^(٣)، ونعلم أن التركيب هو المستوى الثالث من الدراسة اللغوية والعنصر الثالث من العناصر اللغوية، وبداهة فإن اختلاف تركيب العلاقات اللغوية يقود إلى اختلاف المعاني الذي بدوره يولد تأثيرات مختلفة^(٤).

١- ابن منظور، لسان العرب، مادة (ركب): ٢٩٧/٥، ظ: الجوهري، الصحاح في اللغة، مادة (ركب): ٦٠٥/١.

٢- م. ن: ٢٥٩.

٣- الخولي (محمد علي الخولي): معجم علم اللغة النظري: ١٥٧.

٤- عبد المطلب (محمد عبد المطلب)، البلاغة والأسلوبية: ٢٥٥.

وإن فاعلية هذه التأثيرات تقوى وتزيد بفعل ممارسات المبدع مع قواعد التداول المركزية المعروفة وصولاً إلى الحدث الأدبي الذي يكمن في تجاوز الإبلاغ إلى الإثارة^(١).

لذا حاول النحاة أن يفيدوا من الإمكانيات التركيبية في اللغة برصد التغيرات التي تصيب الجملة ووصفها بدقة. وأولهم في الإشارة إلى المصطلح الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ)، إذ وجد أن التركيب ظاهرة لغوية تمخضت عنها الاستعمالات^(٢).

واستعمل سيبويه مصطلح الكلام وهو يريد الجملة والتركيب النحوي، فجعل لذلك أبواباً منها قوله: (هذا باب المسند والمسند إليه)^(٣)، ومنه (هذا باب الفاعل الذي لم يتعدّه فعله إلى مفعول)^(٤)، و(هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول)^(٥)، وغيرها.

ولابد من الإشارة هنا إلى أن مصطلحي (التركيب والجملة) لهما دلالات متقاربة يراد بها ضم بعض الألفاظ إلى بعض كما هي عند الزمخشري^(٦)، وابن يعيش^(٧).

وسوف نقف عند أهم الظواهر اللغوية التي تدخل التراكيب اللغوية وتؤدي إلى اختلاف في المعاني، وهما ظاهرتا (التقديم والتأخير) و(الحذف والذكر).

١- ظ: المسدي (عبد السلام المسدي): الأسلوب والأسلوبية: ٣٥.

٢- ظ: المخزومي (مهدي المخزومي)، في النحو العربي، نقد وتوجيه: ١٩١.

٣- ظ: سيبويه، الكتاب: ٢٣/١.

٤- ظ: م. ن: ٣٣/١.

٥- ظ: م. ن: ٣٤/١.

٦- ظ: الزمخشري، الفصل في علم العربية: ١٠/١ - ١١.

٧- ظ: ابن يعيش، شرح المفصل: ١٩/١.

المبحث الأول التقديم والتأخير

التقديم والتأخير من أهم الظواهر التي تدخل التراكيب النحوية الاسمية والفعلية ويدخل في هذه الظاهرة تقديم العمدة والفضلات وتأخيرها، وترتبط هذه الظاهرة بإنشاء المعاني الجديدة ووجود الدلالة التي تعين الحالة التي حدثت من أجلها التقديم والغرض الذي من أجله قدم هذا اللفظ وآخر غيره.

والتقديم والتأخير هو: (تغيير لبنية التراكيب الأساسية أو هو عدول عن الأصل يكسبها حرية ودقة، ولكن هذه الحرية غير مطلقة) ^(١).

ويعد الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ) أول من أشار إلى مصطلح (التقديم والتأخير) ^(٢)، وذكر سيويه (ت ١٨٠هـ) أبرز أغراضه فوجد أن الذي يقدم إنما هو محل العناية والاهتمام: (كأنهم يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم بيانه أعنى وإن كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم) ^(٣). وذكر المبرد (ت ٢٨٥هـ) مصطلح التقديم أيضا وذكر أغراضه ^(٤)، وذكره ابن جني (ت ٣٩٢هـ) وسمى بابه (باب شجاعة العربية) ^(٥). واهتم الجرجاني (ت ٤٧١هـ) بالموضوع ووقف عند آراء

١ - مطلوب (أحمد مطلوب)، بحوث بلاغية: ٤١.

٢ - ظ: سيويه، الكتاب: ١٢٧/٢.

٣ - م. ن: ١٥/١.

٤ - ظ: المبرد، المتقضب: ٩٥/٣.

٥ - ظ: ابن جني، الخصائص: ٣٨٤/٢.

العلماء فيه^(١)، وتابع ذلك الزمخشري^(٢) (ت ٥٣٨هـ)، والسكاكي^(٣) (ت ٦٢٦هـ)، وابن الأثير^(٤) (ت ٦٣٧هـ). وترتبط هذه الظاهر بقوانين الرتبة إذ أنّ هناك نوعان من حرية الرتبة.

أولهما: يتقدم منه المتأخر مع المحافظة على وظيفته (التقديم على نية التأخير) كما لو تقدم الخبر على المبتدأ أو المفعول به على الفاعل أو على الفعل نفسه، والذي يحرس الوظيفة هنا هو العلامة الإعرابية، وكذلك إذا توسط خبر كان وأخواتها أو تقدّم عليها، وكذلك اسم إن إذا تأخر وتوسط الخبر وهو ظرف أو جار ومجرور وهكذا.

وثانيهما: ما تقدم منه المتأخر ولكنه لا يبقى على وظيفته التي كان عليها، بل ينتقل إلى وظيفة أخرى (تقديم لا على نية التأخير) ومن ذلك (قام محمداً) إذا تقدم (محمداً) لم يعد فاعلاً، ولكنه يصبح مبتدأ^(٥).

وللتقديم والتأخير أغراض ودلالات كثيرة نجدها في كتب النحو والبلاغة، وتبلغ عند بعض المفسرين ما يزيد على العشرين غرضاً، فقد ذكر الزركشي (ت ٧٩٤هـ) خمسة وعشرين غرضاً^(٦).

وستكون دراستنا للتقديم والتأخير في الرسائل على قسمين الأول: التقديم والتأخير في عمدة الكلام أو ركني الإسناد^(*)، والثاني: التقديم والتأخير في

١- ظ: الجرجاني، دلائل الإعجاز: ٨٣.

٢- ظ: الزمخشري، الكشاف: ١٢/١ و ١٥٩، ٣/٣٧٥.

٣- ظ: السكاكي، مفتاح العلوم: ٣٨٨ وما بعدها.

٤- ظ: ابن الأثير، المثل السائر: ٢/٢١٠.

٥- ظ: المبرد، المقتضب: ٤/١٢٨، ابن يعيش، شرح المفصل: ١/٧٤.

٦- ظ: الزركشي، البرهان في علوم القرآن: ٣/٢٣٩، وما بعدها.

(*) الإسناد: هو عملية ذهنية تعمل على ربط المسند بالمسند إليه، وركني الإسناد هما (المبتدأ والخبر) أو (الفعل والفاعل). ظ: في النحو العربي، نقد وتوجيه: ٣١.

الفضلات أو متعلقات الإسناد ونحن نذكر التأخير لأنه من مقتضيات التقديم ونتأجه لا غير.

أولاً : التقديم والتأخير في عمدة الكلام (المسند والمسنود إليه):

وتشمل العمدة (المبتدأ والخبر والفعل والفاعل) ويمكننا القول إن الخبر هو العمدة الوحيدة التي يجوز فيها التقديم مع بقاء حكمه على نية التأخير؛ لأن الفاعل أو ما ناب عنه لا يجوز تقديمه على فعله، إلا مع تغيير حكمه النحوي بنقله من باب الفاعل إلى باب الابتداء كما ذكرنا.

وأما العمدة الأخرى (المبتدأ أو الفعل) فإن الأصل فيها هو التقديم.

لذلك ستكون دراستنا للظاهرة في العمدة على قسمين:

أ - تقديم الخبر على المبتدأ.

ب - تقديم الفاعل على الفعل.

أ - تقديم الخبر على المبتدأ:

إن الجملة فعل إسنادي يتألف من مسند ومسنود إليه، وهما الأصل في بنائها^(١)، فلا ريب إذن في أن تحديد موضع المسنود إليه في جملة من الجمل يترتب عليه التزاما تحديد موضع المسنود؛ إذ إن تقديم أحدهما يقتضي تأخير الآخر والعكس بالعكس^(٢)، فليس من الممكن النطق بهما دفعة واحدة.

ونحن إذ نتحدث عن المبتدأ والخبر، فالجملة منها هي الاسمية، والأصل

١ - ظ: الرضي، شرح الكافية في النحو: ٨/١.

٢ - ظ: أنيس (إبراهيم أنيس)، من أسرار اللغة: ٣٠٦.

فيها أن يتقدم المسند إليه (المبتدأ) على المسند (الخبر)، لأن مدلول المبتدأ هو الذي يخطر في الذهن أولاً، إنه محكوم عليه، متحدث عنه، والمحكوم عليه سابق للحكم طبعاً فاستحق التقديم وضعاً^(١)، ولا يتقدم المسند (الخبر) إلا لداعٍ يتطلبه السياق^(٢). وبالرغم من أن الكوفيين قد رفضوا تقديم (الخبر)، أن الحق في هذا مع البصريين في جوازه^(٣) فرتبة الخبر غير محفوظة وله ثلاث حالات^(٤):

١- وجوب التأخير: البقاء على الأصل كأن يكون المبتدأ من الألفاظ التي لها الصدارة في الكلام كالاستفهام، أو يكون محصوراً بـ(إنما) أو بالنفي والاستثناء أو كونه متلبساً بالمبتدأ بوصفه معرفة أو نكرة تصلح لكل منهما أو دخلت على المبتدأ (لام الابتداء).

٢- وجوب التقديم: في حالة كون المبتدأ نكرة والخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً^(*)، أو اشتمل المبتدأ على ضمير يعود إلى شيء من الخبر، وأن يكون للخبر الصدارة في الكلام، أو يكون المبتدأ محصوراً بـ(إلا) و(إنما).

١- ظ: الهاشمي (أحمد الهاشمي)، جواهر البلاغة: ١٣٨ وما بعدها.

٢- ظ: السامرائي (فاضل صالح السامرائي)، معاني النحو: ١٥/١.

٣- ظ: الانباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: المسألة (٢٩): ٢٤٥/١.

٤- ظ: ابن يعيش، شرح المفصل: ٩٢/١، ابن مالك: شرح ابن عقيل: ٢٣٢/١، الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى: ١٦٨/١٦٩.

(*) ذهب بعض النحاة إلى أن الجار والمجرور هو الخبر بحد ذاته وليس هناك من خبر محذوف بناء على تمام الفائدة به. ظ: شرح الكافية في النحو: ٢٨٤/١، وهمع الهوامع: ٢١/٢.

وعارض بعضهم ذلك، يقول ابن يعيش: «إن الخبر إذا وقع ظرفاً أو جاراً ومجروراً، نحو (زيد في الدار) و(عمرو عندك) ليس الظرف بالخبر على الحقيقة؛ لأن الدار ليس من زيد في شيء، وإنما الظرف معمول للخبر ونائب عنه والتقدير: (زيدٌ استقر عندك أو حدث أو وقع) ونحو ذلك فهذه هي الأخبار في الحقيقة لا خلاف بين البصريين، وإنما حذفها وأقامت الظرف مقامها إيجازاً، لما في الظرف من الدلالة عليها، إذ المراد بالاستقرار استقرار مطلق لا استقرار خاص». شرح المفصل: ٩٠/١.

٣- أما تقديم الخبر جوازا؛ فيكون إذا خلا من مواضع الوجوب تقديمًا وتأخيرًا، من ذلك أن يكون الخبر ظرفًا أو جارًا ومجرورًا مع صحة وقوع المبتدأ أولاً في الكلام، كأن يكون معرفة أو نكرة مخصوصة.

ومن المعلوم أن التقديم أو التأخير وجوبا وإن كان لا يخلو من دلالة تركيبية خاصة بهيئة الجملة وتكوينها الأسلوبي إلا أنه واجب لم يكن نتيجة خروج أو عدول ومن ثم ينضوي على دلالة الأسلوبية الأصلية، من دون الإضافية لدلالة البنية الأصلية، لذا سنترك الدرس فيه ونتوجه إلى مواضع تقديم الخبر جوازا: قال تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (التغابن: ١) فتقدم الخبر في (له الملك) و(له الحمد) وإنما تقدم الخبران هنا جوازا، ليدلا على اختصاص الملك والحمد بالله لا غير.

وتقديم الخبر لا يفيد الاختصاص فحسب بل أن له أغراضا ودلالات أخرى منها(القصر، أو التعظيم، أو التحقير، أو لتعجيل مسرة، أو إساءة، أو للتخويف أو للتحذير أو لأداء معنى لا يفهم بدونه)^(١).

وجاء تقديم الخبر في رسائل نهج البلاغة ليدلل على بلاغة الإمام ودرايته بفنون الكلام وفن التقديم والتأخير فن رفيع يعرفه أهل البصر بالتعبير، الذين أوتوا حظا من معرفة مواقع الكلام وليس إدعاء يدعى أو كلمة تقال^(٢).

نجد مثلا في رسالة له إلى معاوية: ((وَأَنِّي يَكُونُ ذَلِكَ مِنَّا النَّبِيُّ وَمِنْكُمْ الْمُكَذَّبُ، وَمِنَّا أَسَدُ اللَّهِ وَمِنْكُمْ أَسَدُ الْأَخْلَافِ، وَمِنَّا سَيِّدُ شَبَابِ أَهْلِ الْجَنَّةِ وَمِنْكُمْ صَبِيَّةُ النَّارِ وَمِنَّا خَيْرُ نِسَاءِ الْعَالَمِينَ، وَمِنْكُمْ حَمَالَةُ الْحَطَبِ فِي كَثِيرٍ مِمَّا لَنَا

١- السامرائي (فاضل السامرائي)، معاني النحو: ٣/١٠٣.

٢- م. ن، التعبير القرآني: ٥٣.

وَعَلَيْكُمْ^(١).

نلاحظ تقديم الخبر في الجمل المتعاقبة في (منا النبي) وكان الأصل (النبي منا)، وكذلك في التراكيب الأخرى، فالأصل: (المكذّب منكم) و(أسد الله منا)، و(أسد الأحلاف منكم)، و(سيدا شباب أهل الجنة منا) و(صبية النار منكم)، و(خير نساء العالمين منا)، و(حمالة الحطب منكم). نجد أن الإمام أقام مفاضلة بينه وبين المرسل إليه قائمة ومبينة على الاختصاص، وإن هذا الاختصاص تطلب منه التقديم والتأخير فمما لاشك فيه أن لتغاير المبنى أثر في اختلاف المعنى. ثم استعمل التعاقب في المقابلة بين الغرضين الأهم في هذا النص (التعظيم) و(التحقير) فقابل بينهما مقابلة جميلة أخاذاً.

تقديم الخبر اختصاصاً بالتعظيم	تقديم الخبر اختصاصاً بالتحقير
منا النبي	منكم المكذب
منا أسد الله	منكم أسد الأحلاف
منا سيذا شباب أهل الجنة	منكم صبية النار
منا خير نساء العالمين	منكم حمالة الحطب

مما يجعل الذهن متنقلاً بين العبارات مجعماً أفكاره رابطاً بين الفكرة ونقيضها، فضلاً عما أعطاه تقديم الخبر من قوة في التعبير، فحدث أن اجتمع تبادل المواضع (موضعي المسند والمسند إليه) وتبادل الأغراض والمعاني في آن واحد مما جعل النص يوسم بأدبية ليست ضربة حظ أو محض مصادفة، بل تحقق بقصد وتخطيط واع ومنظم يؤكد براعة المنشئ وتمكنه من لغته فضلاً عن عمق

١- نهج البلاغة، تحقيق الصالح (صبحي الصالح): ٢٨/٣٨٧.

الأفكار وبلاغة التعبير اللذين منحنا الأسلوب قوته.

وجاء في الكتاب نفسه: «وَهَذِهِ حُجَّتِي إِلَى غَيْرِكَ قَصْدُهَا»^(١). ما يؤكد لنا الغرضين السابقين في التقديم والتأخير في هذا الكتاب فهذا النص يكرر ويؤكد ما قبله فجاء الخبر (إلى غيرك) مقدما على المسند إليه أو المبتدأ (قصدها). وذلك للتحقير أيضا. فلو جاء (قصدها إلى غيرك) لما خرج الكلام عن طبيعة الإخبار العادي، فلم يغفل الإمام ذلك ولا سيما في سياق حديث كان جوابا عما زعمه معاوية واتهمه به، فالإمام يوضح ويعطي حججا لكلامه^(٢)، لا ليبن الرد لمعاوية أو إرضاء أله بل هي بعيدة عنه؛ فما وجدناه عَلَيْهِ السَّلَامُ إلا أن عبّر ببلاغته الفريدة وأسلوبه المميز في التقديم والتأخير عن دلالة التحقير في الاستهزاء بالخصم ويشعره أنه لا قيمة له وقد أفاد هذا من خلال ظاهرة التقديم والتأخير. ومن أغراض تقديم الخبر التي جاءت في رسائل الإمام (تعجيل المسرة، والتشويق إلى ذكر المسند إليه)^(٣) في: «وَفِي أَيْدِينَا بَعْدُ فَضْلُ النَّبُوَّةِ الَّتِي أَذْلَلْنَا بِهَا الْعَزِيزَ وَنَعَشْنَا بِهَا الدَّلِيلَ»^(٤).

نلاحظ تقديم الخبر أو متعلقه (في أيدينا) على المبتدأ (فضل النبوة) والأصل (فضل النبوة في أيدينا) فعمد الإمام إلى تقديم الخبر لتعجيل المسرة في الفخر. ولو جاءت دون تقديم لما زادت على الإخبار الابتدائي بهذا الغرض وهذه الدلالة، يقول الرضي (ت ٦٨٦هـ): (وإذا كان تقديم الخبر يفهم منه معنى لا يفهم بتأخيره وجب التقديم)^(٥).

١- نهج البلاغة، تحقيق الصالح (صبحي الصالح): ٣٨٨/٢٨.

٢- ظ: م. ن: ٣٨٨/٢٨.

٣- ظ: السكاكي، مفتاح العلوم: ١٠٥، والعلوي، الطراز: ٧٠/٧١.

٤- نهج البلاغة، تحقيق الصالح (صبحي الصالح): ٣٧٥/١٧.

٥- الرضي، شرح الرضي على الكافية: ١٠٧/١.

ولأسلوب أكثر إثارة وأعمق بلاغة قدّم ما من شأنه تشويق المقابل وتحفيز أفكاره لمعرفة أي شيء يخبر، ففصل بين المبتدأ وخبره بـ(بعد) مما أدى إلى تطويل المسند وزيادة التشويق في نفس المتلقي، وهذا غرض معروف لدى العرب البلغاء فجاء ذلك في المصادر: (التشويق إلى ذكر المسند إليه من خلال تطويل المسند)^(١).

ويتقدم كذلك معمول (كان) ويتأخر. ف(كان) فعل متصرف يتقدم معموله ويتأخر، ويكون معرفة ونكرة، أي ذلك فعلت صلح، وذلك قولك: (كان زيداً أخاك، وكان أخاك زيداً، وأخاك كان زيداً)^(٢).

فتقدم خبر كان على اسمها، وهما نكرتان مخصوصتان في عهده إلى مالك الاشتر: «وَلْيَكُنْ أَبَعَدَ رَعِيَّتِكَ مِنْكَ وَأَشْنَأَهُمْ عِنْدَكَ أَطْلَبُهُمْ لِمَعَائِبِ النَّاسِ»^(٣). والأصل (ليكن أطلبهم لمعائب الناس أبعدهم منك وأشأنهم عندك)، لأنه في الحقيقة أراد أن ينصحه بإبعادهم، فهو يعرف أولئك الذين يطلبون معائب الناس ولكن يجهل الخبر فيهم، والتحقيق أن المبتدأ ما كان معلوماً عند المخاطب والمجهول هو الخبر^(٤). وهذا مما يصعب فيه معرفة الخبر من المبتدأ لأنهما نكرتان مخصوصتان أشبه بالمعارف، ويقول الجرجاني في المعارف: (واعلم أنه ليس من كلام يعمد واضعه فيه إلى معرفتين، فيجعلهما مبتدأ وخبراً ثم يقدم الذي هو الخبر إلا أشكل الأمر عليك فيه، فلم تعلم أن المقدم خبر حتى ترجع إلى المعنى وتحسن التدبير)^(٥).

١- الرضي، شرح الرضي على الكافية: ١/١٠٧.

٢- أبو العباس المبرد، المقتضب: ٤/٨٧.

٣- نهج البلاغة، تحقيق الصالح (صبحي الصالح): ٥٣/٤٢٩.

٤- الأنصاري، معني اللبيب عن كتب الأعراب: ٢/٥٨٨، السامرائي (فاضل السامرائي)، معاني النحو: ١/١٤٥.

٥- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز: ٣٤٧.

وهذا الرجوع إلى المعنى يجعل المتلقي واقفا عنده، فقدم الخبر (أبعد) لأنه أراد تعجيل المساء فجعل إبعادهم قبل التعريف بهم مما يوحى بشدة بغضهم وسوء عملهم، وهكذا يدرك المتلقي أن الغرض من هذا النص ليس الإخبار فقط بل التحذير من هؤلاء فعجل له المساء ليتخذ اللازم في أمرهم وهكذا فإنه إذا كان ذكر أحدهما (المبتدأ والخبر) أهم كان تقديمه أولى^(١). ومثل ذلك ورد في الرسائل أيضا لغرض تعجيل المسرة: «فَلْيَكُنْ أَحَبَّ الذَّخَائِرِ إِلَيْكَ ذَخِيرَةُ الْعَمَلِ الصَّالِحِ»^(٢).

فقدم خبرها (أحب الذخائر) على اسمها (ذخيرة) للتفاؤل بالعمل الصالح فجعل تحبيب ذلك والترغيب فيه أولا قبل ذكره فيكون ذلك مبعثا على التفاؤل وحثا للعمل به، قال سيبويه: (كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم بيانه أعنى وإن كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم)^(٣).

وكثيرا ما تقدم الخبر في الرسائل لتعجيل مسرة أو مساءة، ففي النكرات جاء مثلها في وصف الدنيا: «لَيْنٌ مَسْهًا قَاتِلٌ سَمُّهَا»^(٤). والأصل مَسْهًا لِينٌ وَ سَمُّهَا قَاتِلٌ، فعجل بالصدر والقتل للتحذير منها. فضلا عما مثله تقديم الخبر هنا من إيقاع موسيقي مؤثر.

كذلك استعمل الإمام الخبر (الظرف) مقدما على المبتدأ، ومنه و«وَاعْلَمَ أَنَّ أَمَامَكَ طَرِيقًا ذَا مَسَافَةٍ بَعِيدَةٍ» و«وَاعْلَمَ أَنَّ أَمَامَكَ عَقَبَةً كَوُودًا»^(٥). قدم (أمامك) على اسم أن وذلك للتحذير والانتباه من مغبات الدنيا وغدرها وما ينتظره فيها

١- ظ: البحراني (كمال الدين البحراني)، شرح نهج البلاغة: ١/ ٥٤.

٢- نهج البلاغة، تحقيق الصالح (صبحي الصالح): ٥٣/ ٤٢٧.

٣- سيبويه، الكتاب: ١/ ١٥.

٤- نهج البلاغة، تحقيق الصالح (صبحي الصالح): ٦٨/ ٤٥٨.

٥- م. ن: ٣١/ ٣٩٨.

من المتاعب.

ب - تقديم الفاعل (*) وما ينوب عنه على الفعل (تقديم المسند إليه على

المسند):

إن الأصل في الجملة التي مسندها فعل أن يتقدم الفعل على المسند إليه، أو بتعبير آخر أن يتقدم الفعل على الفاعل، فإن تقدم المسند إليه على الفعل نُظِرَ في سبب ذلك، فالأصل أن يكون الكلام نحو: (قدم سعيداً) فإن قيل: (سعيداً قدم) نظر في سبب ذلك، أو بتعبير الكوفيين نُظِرَ في سبب تقديم الفاعل على الفعل^(١).

وهذا النوع من التقديم هو ما سُمي (تقديم لا على نية التأخير) وقيل هو أن تنقل الشيء عن حكم إلى حكم وتجعل له باباً غير بابه وإعراباً غير إعرابه^(٢).

ورفض جمهور النحاة أن يسمى ذلك المرفوع قبل الفعل فاعلاً، يقول ابن جني: (وكما لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل فكذلك لا يجوز تقديم ما أقيم مقام الفاعل؛ كضرب زيد. وبعد فليس في الدنيا مرفوع يجوز تقديمه على رافعه)^(٣).

ومهما يكن الأمر والحكم فإن من البديهي أن يكون لذلك الحكم أثر في المعنى فالتقديم الذي على نية التأخير له دلالات وأغراض أهمها العناية والاهتمام. أما ما يسمى بالتقديم لا على نية التأخير فله دلالة ووظيفة أخرى، قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ (البقرة: ٢١٢).

نجد لفظ الجلالة (الاسم)، تقدم على الفعل (يرزق) وهذا يدل على غرض القصد إلى الفاعل الذي ذكره الجرجاني: (فإن قلت: فلان قد فعل، وأنا فعلت،

(*) ندعوه (الفاعل) تجوزاً كما فعل د. فاضل السامرائي، لأننا نقصد الفاعل بالمعنى.

١ - السامرائي (فاضل السامرائي)، معاني النحو: ١/ ١٤٤.

٢ - ظ: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز: ٩٧.

٣ - ابن جني، الخصائص: ٢/ ١٦٠.

وأنت فعلت اقتضى ذلك أن يكون القصد إلى الفاعل) (١).

وقصد الإمام عليه السلام، التنبيه على الفاعل في الرسائل كثيرا لأغراض متعددة وبقدرة إبداعية معربة عن نفسها، ففي مضممار الفخر، يفخر برحمه من رسول الله صلى الله عليه وآله جاء: «فإسلامنا قد سُمِعَ* وجاهليتنا لا تُدْفَعُ وكتابُ اللهِ يَجْمَعُ لنا ما شدَّ عُنَّا» (٢).

نلاحظ في النص ثلاث جمل ابتدأت باسم مرفوع تقدم المسند (الفعل) وهو بمعنى الفاعل أو ما ينوب عنه، ففي الأولى والثانية بني الفعل للمجهول، وللمعلوم في الثالثة. وتقدم الاسم على الفعل جعل الجملة الواحدة تضم بين ركنيها كلا من الجملتين (الاسمية والفعلية)، فهي اسمية من حيث صدرها وفعلية من حيث عجزها ويمكن القول إن هذه الجمل أخذت دلالتها من دلالة كل من الجملتين، فهي دلالة مشتركة بين التجدد والثبوت (٣).

وتقدم الاسم في كل منها بقصد الفخر وتعظيم المتحدث به (إسلامنا) و(جاهليتنا) و(كتاب الله) ولو كان على الأصل (سمع إسلامنا) و(لا تدفع جاهليتنا) و(ويجمع كتاب الله لنا ما شدَّ عنا) لما أعطى ما أعطاه بعد تقديم الاسم من دلالة على التعظيم أو وضوحها القصد إلى الفاعل، فضلا عن اجتماع دلالاتي التجدد والثبوت فيها فهذه الصفات لا تزول فهي ثابتة ومتجددة.

١- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز: ١٥٦.

(*) أي: شرفنا في الجاهلية لا ينكره أحد.

٢- نهج البلاغة، تحقيق الصالح (صبحي الصالح): ٣٨٧/٢٨.

٣- فالجملة الاسمية تدل على الثبوت والجملة الفعلية تدل على الحدوث، ينظر: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز: ١٥٩، ٩٩، ٤١، ٤٤، وابن هشام الانصاري، مغني اللبيب في كتب الأعراب: ٤٩٩/٢، فاضل السامرائي، معاني النحو: ١٥/١، ١٦٩، إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته: ٢٠٤.

ومثل هذا ما حدث في تقديم الاسم في الإخبار عن استشهاد (محمد بن أبي بكر)، جاء: «وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ قَدْ اسْتُشْهِدَ»^(١). فقدّم المسند إليه على الفعل لقصد التنبيه على الاسم تعظيماً لشأنه ﷺ

يتبين لنا تلك الدقة في الاستعمال لو قارنا ذلك بما تقدم فيه الفعل كما في: «بَلَّغْنِي عَنْكَ أَمْرًا إِنْ كُنْتَ فَعَلْتَهُ فَقَدْ أَسْخَطْتَ إِلَهَكَ وَعَصَيْتَ إِمَامَكَ»^(٢).

فذكر الفعل (أسخط) و(عصى) أولاً لأجل أن ذكره أهم، فالمتصود من الجملة الفعلية ذكر الحدث المخصوص في الزمان المعين ونسبته إلى الفاعل، لا نفس الفاعل، وإذا كان كذلك جاز أن يقال إن تقديم الأعراف يكون واجباً^(٣).

وفي رسالته إلى عثمان بن حنيف يتحدث عن حال الدنيا محذراً منها: «هَيْهَاتَ مَنْ وَطِئَ دَخْضَكَ زَلِقَ، وَمَنْ رَكِبَ لُجْجَكَ غَرِقَ، وَمَنْ اِزْوَرَ عَنِ حَبَائِلِكَ وَفُقَّ، وَالسَّالِمُ مِنْكَ لَا يُبَالِي إِنْ ضَاقَ بِهِ مَنَاخُهُ»^(٤).

فالفاعل في هذا النص تقدم على فعله في أربعة مواضع فهو (اسم موصول) في الثلاثة الأولى ومشتق في الرابعة، ولو تقدم الفعل لما أثر في بناء النص: (هَيْهَاتَ زَلِقَ مَنْ وَطِئَ دَخْضَكَ، وَغَرِقَ مَنْ رَكِبَ لُجْجَكَ وَوَفَّقَ مَنْ اِزْوَرَ عَنِ حَبَائِلِكَ وَلَا يُبَالِي السَّالِمُ مِنْكَ إِنْ ضَاقَ بِهِ مَنَاخُهُ).

إذن فما الداعي للتقديم؟ إنه قصد إلى الفاعل في الجمل الثلاث الأولى لأن الكلام عن الدنيا التي أغرت كثير وهذا يعني إن الكلام في ذلك يصاحبه الإنكار أو الشك في الغالب وهذا الضرب (تأخير الفعل وتقديم الفاعل)، يجيء فيما سبق

١- نهج البلاغة، تحقيق الصالح (صبحي الصالح): ٤٠٨/٣٥.

٢- م. ن: ٤٣/٤١٥.

٣- ظ: البحراني (كمال الدين البحراني)، شرح نهج البلاغة: ٥٤/١.

٤- نهج البلاغة، تحقيق الصالح (صبحي الصالح): ٤١٩/٤٥.

فيه إنكار؛ ليرفع الشك عنهم. يقول في ذلك الجرجاني: (فتقدم المحدث عنه يقتضي تأكيد الخبر وتحقيقه له، أنا إذا تأملنا وجدنا الضرب من الكلام يجيء فيما سبق فيه إنكار من منكر)^(١).

أما تقديم (السالم) فإنما هو تعجيل للمسرة بالسلامة قبل أن يذكر عمله ليسلم وذلك لتبشيرهم بالسلامة إن كانوا فاعلين فعله. وفي كتاب إلى معاوية جاء: «فَعَزَمَ اللَّهُ لَنَا عَلَى الدَّبِّ عَنْ حَوْزَتِهِ، والرُّمِي مِنْ وَرَاءِ حُرْمَتِهِ، مُؤْمِنًا يَبْغِي بِذَلِكَ الأَجْرَ، وكَافِرًا يُحَامِي عَنِ الأَصْلِ»^(٢).

نلاحظ تقديم المسند إليه في (مؤمننا يبغي) و(كافرنا يحامي). وتغيير مواقع الكلمات لا يغيّر المعنى الأساسي للجمل بالضرورة دائما. لكن يحدث تأثيرا معنويا أسلوبيا، فينقل التركيز المعنوي من كلمة إلى أخرى.

فمثلا أن الداعي هنا لتقديم الاسم على الفعل هو التركيز على الفاعل (المحدث) في المدح، فهو في سياق المدح لأرحامه بني هاشم^(٣)، ولو جاء على الأصل (يبغي مؤمننا الأجر، ويحامي كافرنا عن الأصل) لتجرد من دلالة المدح وقد لا يتصور المتلقي أن الإمام يمدح كافرا.

فجاء الكلام بالتقديم فأفصح عن إنتقائية واضحة للتراكيب اللغوية، شكلت توظيفا فنيا وغائيا مقصودا مما يؤكد لنا تمكنه من لغته وبراعته في استعمال الأساليب، فهو حين يقدم (مؤمننا) (كافرنا) ويشد الأسماع إليه إنما يؤكد غرض المدح سواء مؤمن أم كافر فهو يمدح دفاعهم ومحاماتهم عن رسول الله ﷺ الذي وفقهم الله لهذا العمل وقضاه لهم.

١- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز: ١٠٢.

٢- نهج البلاغة، تحقيق الصالح (صبحي الصالح): ٣٦٨/٩.

٣- ظ: المعتزلي (ابن أبي حديد)، شرح نهج البلاغة: ٣٩/١٤.

ثانياً: التقديم والتأخير في الفضلات (متعلقات الإسناد)^(*):

متعلقات الإسناد: هي ما عدا المسند إليه والمسند في الجملة مما يزيد على ذلك فهو قيد في الجملة كأدوات الشرط والنفي والنواسخ والمفعولات والحال والتمييز والتوابع^(١).

إذن المتعلقات هي كل شيء زاد على ركني الجملة (المسند والمسند إليه) ووجدت هذه الزيادة لفائدة إضافية في الجملة ولكل منها رتبها النحوية، بعد الفعل إلا أن هناك ما يستدعي التقديم والتأخير فيها بحسب مقتضى الحال والغرض الذي قدمت لأجله بعضها أو أخرت.

وتمثل بنية التركيب النحوي بمجموعة من علاقات الترابط القائمة بين العناصر اللغوية إذ تشمل هذه العناصر ركني الإسناد المتمثلين بـ(المسند والمسند إليه) كما أوضحنا. ثم يتسع هذا الترابط ليضم لواحق المسند والمسند إليه، ومما لاشك فيه أن حركة المتعلقات (الفضلات) في بنية التركيب فوائد وأغراضاً ذكر منها سيبويه: العناية والاهتمام^(٢). فضلاً عن أغراض أخرى أشار إليها البلاغيون عندما تجاوزوا (ركني الإسناد) إلى (المتعلقات) إذ ساووا بين الفضلة والعمدة في أداء المهمة الدلالية^(٣). ومن مظاهر ذلك:

أ - تقديم المفعول به على الفعل:

المفعول به: هو ما وقع عليه فعل الفاعل، كـ(ضربتُ زيدا)^(٤)، وقد أقرّ

(*) الفضلات مصطلح نحوي. ظ: ابن يعيش، شرح المفصل: ٨١/١، المتعلقات مصطلح بلاغي. ظ:

الإيضاح في علوم البلاغة: ١٠٢/١.

١ - مطلوب (احمد مطلوب)، نحو بلاغة جديدة: ١٣٣.

٢ - ظ: سيبويه، الكتاب: ٨٠/١.

٣ - عبد المطلب (محمد عبد المطلب)، البلاغة العربية، قراءة أخرى: ٢٤٤.

٤ - ابن يعيش، شرح المفصل: ١٢٤/١، الأنصاري، شرح قطر الندى: ٢٧٥.

النظام اللغوي أن رتبة المفعول به في الجملة العربية هي التأخر عن الفعل والفاعل (الإسناد)، فالأصل في الكلام أن يأتي العامل (الفعل)، يليه المفعول (الفاعل)، لأنه كالجاء من الفعل، ثم يأتي المفعول به لأنه أجنبي بالنسبة للفعل^(١).

بيد أن هذه الرتبة غير محفوظة، فقد يتقدم المفعول به على الفعل أو الفاعل، وقد يتأخر عن الفعل، ويتقدم الفاعل، وقد يتأخر عنهما، وعلى هذا فإن له مع الفعل ثلاث حالات كما ذكرها النحاة^(٢).

١- وجوب التقديم: إذا كان المفعول من الألفاظ التي لها الصدارة في الكلام كأسماء الاستفهام والشرط، قال تعالى: ﴿الرَّحْمَانُ أَيُّ مَا تُدْعُونَ فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ (الإسراء: ١١٠). أو وقع مفعولاً لفعل معه وقع بعد فاء الجاء ليس معمولاً في غيره، أو يكون كم الخبرية.

٢- وجوب تأخيره: ويتأخر المفعول عن الفعل وقد يتقدم على الفاعل أو يتأخر عنه وهذا سيتضح في موضوع تقديمه على الفاعل من هذه الرسالة.

٣- جواز التقديم والتأخير: وذلك عند عدم الموجب، قال تعالى: ﴿فَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ (البقرة: ٨٧)، وهذا من باب التصرف في العبارة من تقديم ما حقه التأخير. وقد ذكر علماء العربية أن تقديم المفعول به على الفعل يفيد الاختصاص والحصر، وهو أهم أغراضه^(٣)، وهناك العناية والاهتمام على التعيين والمدح والثناء ومنها التعجب والتعظيم والتوجيه والإرشاد والتبرك والتلذذ والتحذير^(٤).

١- ظ: ابن عقيل، شرح ابن عقيل: ٩٦/٢.

٢- ظ: ابن يعيش، شرح المفصل: ٧٦/١، ابن عقيل، شرح ابن عقيل: ٩٧/٢.

٣- ظ: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز: ٩٨، السكاكي، مفتاح العلوم: ١١٣، الرضي: شرح الكافية: ١٩٣/٢، السامرائي (فاضل السامرائي)، معاني النحو: ٧٨/١ وما بعدها.

٤- ظ: السكاكي، مفتاح العلوم: ١١٣، الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة: ١١٠ - ١١١، السامرائي (فاضل السامرائي)، معاني النحو: ٧٨/١.

تقدم المفعول به في القرآن الكريم كثيرا على فعله، قال تعالى: ﴿ وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ كُلًّا هَدَيْنَا وَنُوحًا هَدَيْنَا مِنْ قَبْلُ ﴾ (الأنعام: ٨٤) فقدم نوحا لا للاختصاص وحصر الهداية فيه، بل تقدم على فعله لغرض المدح والثناء. ومن أبرز من حلل ووصف أثر (المفعول به) الأسلوب في بنية التركيب النحوي عبد القاهر الجرجاني الذي اتكأ على حاجة المتكلم وطبيعة السياق الداخلي دون اعتبار لمقولة العمدة والفضلة^(١). إذ أشار إلى (أن حال الفعل مع المفعول الذي يتعدى إليه حاله مع الفاعل)^(٢).

وفي رسائل نهج البلاغة جاء المفعول مقدا على فعله في صورتين:

الأولى: أن يتقدم على فعله دون تغيير حكمه النحوي.

الثانية: أن يتقدم على فعله مقترنا بنقل حكمه النحوي من باب المفعول إلى باب الابتداء^(٣).

فمن الحالة الأولى جاء: «فَلَا ابْنَ عَمِّكَ أَسَيْتَ وَلَا الْأَمَانَةَ أَدَيْتَ وَكَأَنَّكَ لَمْ تُكُنِ اللَّهُ تُرِيدُ بِجِهَادِكَ»^(٤).

وبغض النظر عن المكتوب إليه إذ اختلف الناس فيه^(٥)، نجد أن الكلام فيه عتاب وملام ولم يأت المفعول به فيها على أصل النظام النحوي، بل قدّم المفعول على الفعل وفاعله في الجمل الثلاث.

ولو جرى على الأصل: (فَلَا أَسَيْتَ ابْنَ عَمِّكَ وَلَا أَدَيْتَ الْأَمَانَةَ وَكَأَنَّكَ لَمْ تُكُنِ اللَّهُ يُرِيدُ بِجِهَادِكَ)، فهذا لا يعدو نفي الأفعال عن المتلقي نفسه، لذلك

١- ظ: السامرائي (فاضل السامرائي)، الجملة العربية تاليفها واقسامها: ٧.

٢- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز: ١٦٨.

٣- ظ: ابن جني، المحتسب: ٣٦٢/١.

٤- نهج البلاغة، تحقيق الصالح (صبحي الصالح): ٤١/٤١٣.

٥- ظ: المعتزلي (ابن أبي الحديد)، شرح نهج البلاغة: ١٦/١٣٤ - ١٣٥.

عندما أراد الإمام إضفاء دلالة معنوية غير موجودة في هذه الصورة التركيبية؛ قدّم المفعولات للدلالة على التعجب مستغرباً أن تحدث هذه الحادثة ولكون ما فعله مثاراً للتعجب فضلاً عما تركته الفاصلتان الأوليان وما فيهما من تناغم وتوافق سجعى فهو لم ينقل الخبر فحسب بل اهتم بترتيب مشاعره مع ترتيب الصياغة النحوية، أي مشاعره تجاه ذلك الكلام وتلك الحقائق التي أرسلها، فهو بالوقت الذي يعطي فيه اللغة المجال لتحقيق وظيفتها الإبداعية نراه يقوم بدور الموجه والمنظم فيها لإثارة المعاني الإنفعالية والدلالات النفسية التي يهدف إليها.

أما الحالة الثانية فجاء منها في الرسائل ما قاله عَلَيْهِ السَّلَام قبل استشهاده على سبيل الوصية: «وَصِيَّتِي لَكُمْ: أَنْ لَا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئاً؛ وَمُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَا تُضَيِّعُوا سُنَّتَهُ»^(١). واختلف النحاة في أمر هذا المفعول المقدم فالجمهور منهم قدّر فعلاً محذوفاً في باب الاشتغال^(٢)، وذهب الكوفيون كالكسائي والفراء إلى رفض ذلك ونصبه بالفعل المتأخر^(٣).

والاشتغال: أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل قد عمل في ضمير ذلك الاسم، أو في سببه وهو المضاف إلى ضمير الإسم السابق^(٤)، وهو بذلك في قسمين:

الأول: إن الضمير المتصل هو عين الاسم المقدم.

الثاني: إن معمول الفعل من سبب الاسم المتقدم عليه.

ولقد رفضنا تقدير الفعل في القسم الأول: إن كان متعدداً، آخذين بمذهب الكوفيين، وجعلنا الأمر قائماً على أساس من التقديم والتأخير^(٥).

١- نهج البلاغة، تحقيق الصالح (صبحي الصالح): ٣٧٨/٢٣.

٢- ظ: سيبويه، الكتاب: ٤٢/١ - ٤٣، الرضي، شرح الكافية: ١٧٥/١ - ١٧٦.

٣- ظ: ابن عقيل، شرح ابن عقيل: ١٣١/٢، السيوطي، همع الهوامع: ١١٤/٢.

٤- م. ن: ١٢٩/٢.

٥- ظ: العاني (أحمد عبد الله حمود العاني)، البنى النحوية وأثرها في المعنى: ٨٧.

والحقيقة أننا نرفض الاشتغال في القسمين معا يقول فاضل السامرائي: (إن التقدير الذي ذهب إليه النحاة في هذا الباب مفسد للمعنى، مفسد للجملية فإن الجملة تتمزق وتنحلُّ بتقديرنا (أكرمتُ خالدا أكرمته)، و(سررتُ خالدا أحببتُ رجلا يحبه)، وبنحو ذلك من التقديرات)^(١). لكننا نجد حلا للقسم الثاني لأن التقديم ليس حلا له في كل الحالات فلا يمكن القول في (محمدًا خطت قميصًا له): خطتُ محمدًا قميصًا له. والحل هو ما ذكره أحمد العاني: (إنَّ رفع الاسم المتقدم - في تقديري - هو الواجب فيه؛ وذلك تخلصًا من هذا التقدير الوهمي الذي لا حقيقة له أصلاً، فإن رفعه يجعله في محل الابتداء والجملة بعده خبراً عنه، إذ تكون الصيغة جملة واحدة (مبتدأ وخبر) وهي بذلك تعبر عن المعنى بوضوح ومبالغة وتأكيد^(٢)).

أخذه عن ابن جني الذي شرح ذلك مفصلاً: (إن أصل وضع المفعول أن يكون فضلة وبعد الفاعل كـ(ضرب زيدُ عمرا) فإذا عناهم ذكر المفعول قدموه على الفاعل فقالوا: (ضرب عمرا زيدٌ) فإن ازدادت عنايتهم به قدموه على الفعل الناصب له فقالوا: (عمرا ضرب زيدٌ) فإن تظاهرت العناية به عقدوه على أنه رب الجملة، وتجاوزوا به حد كونه فضلة، فقالوا: (عمرو ضربه زيد) فجاءوا به مجيئاً ينافي كونه فضلة، . . .)^(٣).

من هذا نعرف أن المفترض رفعه ولا وجود له منصوباً خاصة:

١- إنه ورد في القرآن الكريم مرفوعاً، قال تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ (النور: ٢) فأصل البنية تقدر بقولنا: (اجلدوا الزانية والزاني)، ولكن المعنى المراد فُرض عليها تغييراً في وضع أطرافها، إذ ذكر المفعول

١- السامرائي (فاضل السامرائي)، معاني النحو: ١٠٩/٢.

٢- ظ: العاني (أحمد عبد الله حمود العاني)، البنى النحوية وأثرها في المعنى: ٨٨.

٣- ابن جني، المحتسب: ٦٥/١.

به أولا فصار عمدة في الكلام.

٢- إنه (تقدير الحذف على الاشتغال) من صنع النحاة أو من تمارينهم العقلية للمتعلمين؛ لأنه لم يقع في كلام فصيح ابدا، إذ لم يضعوا له شاهدا^(١). وهذا هو الذي وجدناه في رسائل الإمام: (وَمُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَا تُضَيِّعُوا سُنَّتَهُ) هو خير شاهد يمكن الاعتماد عليه، فحين أراد الإمام تقديم المفعول به في ظرفه النحوي هذا، رفعه بالابتداء وهو مفعول به في المعنى.

وفي ذلك دلالات اشتملت عليها هذه البنية من عناية واهتمام بالمبتدأ واستدعاء الفكر إلى تلقي الخبر، وفيه نقل للجملة الفعلية إلى الاسمية لتعطي دلالة الثبوت فهو لا يوصيهم بمحمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُدَّةً محددة أو يطالبهم بمجرد إحداث الحدث (الحدوث) وإنما قصد ثباتهم على ذلك كثبات الاسم، بما يتلاءم مع مبادئ العقيدة التي عاش واستشهد لأجلها عَلَيْهِ السَّلَامُ فجعل بالرفع (محمد) مدار الحديث وجعل الإخبار عنه هو مدار الاهتمام أما لو نصبه لكان أقل درجة من الاهتمام لأنه بدرجة أقل من العمدة^(٢).

ب - تقديم المفعول على الفاعل:

عرفنا أن المفعول ما وقع عليه فعل الفاعل وإن رتبته في الجملة العربية بعد الفاعل والأصل أن يتقدم الفاعل نحو: (أكرم خالد سعيدا) وهذه الرتبة غير محفوظة فهي لا تتقدم على الفعل حسب بل لها مع الفاعل ثلاث حالات:

١- وجوب تقديمه على الفاعل: يتقدم المفعول به على الفاعل وجوبا إذا كان ضميرا متصلا بالفعل والفاعل اسم ظاهر^(٣)، وأن يتصل بالفاعل ضمير يعود

١- ظ: العاني (أحمد عبد الله حمود العاني)، البنى النحوية وأثرها في المعنى: ٨٧، وينظر المزيد.

٢- ظ: السامرائي (فاضل السامرائي)، معاني النحو: ١١٤ / ٢

٣- ظ: الرضي، شرح الكافية في النحو: ٧٣ / ١ .

على المفعول به. لثلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة^(١)، أو أن يكون الفاعل مقصورا عليه^(٢).

٢- وجوب تأخيره: إذا خيف اللبس مع فقدان القرينة اللفظية والمعنوية أو أن يحصر المفعول به (إنما)^(٣).

٣- جواز التقديم والتأخير: وهذا يتعلق بالأهداف الدلالية للمنشئ، وهي الأجرر بالعناية والنظر، لذلك سنتناول ما جاء تقديمه جوازا في رسائل النهج.

ومدار تقديم المفعول على الفاعل في اللغة إنما يدور على الاهتمام والعناية وإن كان موطن الاهتمام مختلفا بحسب المقام^(٤)، قال سيبويه: (وإن قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول، وذلك قوله: ضرب زيدا عبد الله، لأنك إنما أردت به مؤخرا ما أردت به مقدما، ولم ترد أن تشغل الفعل بأول منه وإن كان مؤخرا وهو عربي جيد كثير، كأنهم يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم بيانه أعنى وإن كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم)^(٥).
ومما ورد في رسائل نهج البلاغة في كتاب إلى أخيه عقيل بن أبي طالب: «فَدَعُ عَنْكَ قُرَيْشًا وَتَرَكَا ضَهُمَ فِي الضَّلَالِ، وَتَجَوَّأَهُمْ فِي الشُّقَاقِ، وَجِمَّاحَهُمْ فِي الثِّيَةِ، فَإِنَّهُمْ قَدْ أَجْمَعُوا عَلَيَّ حَرْبِي كَمَا جَمَاعِهِمْ عَلَيَّ حَرْبَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَبْلِي، فَجَزَّتْ قُرَيْشًا عَنِّي الْجَوَازِي! فَقَدْ قَطَعُوا رَحِمِي وَسَلَّبُونِي سُلْطَانَ ابْنِ أُمِّي»^(٦).

١- ظ: ابن يعيش، شرح المفصل: ٧٦/١، ابن عقيل، شرح ابن عقيل: ١٠٤/٢.

٢- ظ: ابن الناظم، شرح ابن الناظم: ٢٢٨.

٣- ظ: م. ن: ٢٢٧، ابن عقيل، شرح ابن عقيل: ٩٩/٢.

٤- ظ: السامرائي، فاضل السامرائي، معاني النحو: ٤٨/٢.

٥- سيبويه، الكتاب: ١٤/١ - ١٥.

٦- نهج البلاغة، تحقيق الصالح (صبحي الصالح): ٤٠٩/٣٦.

فقدم المفعول (قريشا) على الفاعل (الجوازي) (*) وذلك لأهمية المفعول الذي احتل موضع الفاعل وعناية به، فليس المهم من الذي يجزي قريشا حتى أنه لم يحدد فاعلا واضحا لكن الأهم لديه المفعول به (قريشا) وذلك لأن التقديم جاء في سياق الكلام عنهم والغضب عليهم، وهو لا يقصد قريشا عامة بل الذين وصفهم هذا الوصف في كلامه.

وجاء منه: «طَوْبِي لِنَفْسٍ أَدَّتْ إِلَى رَبِّهَا فَرَضَهَا، وَعَرَكْتَ يَجْنِيهَا بُؤْسَهَا، وَهَجَرْتَ فِي اللَّيْلِ غَمُضَهَا. . . وَتَوَسَّدْتَ كَفَّهَا فِي مَعْشَرِ أَسْهَرِ عِيُونِهِمْ خَوْفٌ مَعَادِهِمْ»^(١). تقدم المفعول به (عيون) على الفاعل (خوف) مما خلخل القاعدة التركيبية البنائية المعتادة وهذه الخلخلة كانت بمنزلة صدمة ذهنية عطلت الإدراك الآني للمتلقي ودفعته برغبة وتشوق إلى البحث عما جاء بتلك الهندسة البنائية الجديدة.

وفي سياق الزهد وصف القبر بـ«وَحْفَرَةٌ لَوْ زِيدَ فِي فُسْحَتِهَا، وَأُوسِعَتْ يَدَا حَافِرِهَا، لَأَضَعَطَهَا الْحَجَرُ، وَالْمَدْرُ وَسَدُّ فُرْجِهَا التُّرَابُ الْمُتْرَاكِمُ»^(٢). نجد أيضا التقديم حصل في سد فرجها التراب، وكان الأصل (سد التراب فرجها) إلا أنه قدمه للعناية والاهتمام أيضا ولاسيما أنه يتكلم عن ضيق القبر والتخويف منه بعدم وجود فسحة أو منفذ فيه وإن وجدت هذه الثغرة لأضغطها الحجر، إذن المهم في الموضوع ليس الذي يضيق تلك الحفرة بل في الحفرة نفسها.

وقد يأتي تقديم المفعول على الفاعل مراعاة للفاصلة منه: «فَاحْدَرِ الشُّبْهَةَ وَاشْتِمَالَهَا عَلَى لُبْسَتِهَا، فَإِنَّ الْفِتْنَةَ طَالَمَا أُغْدَفَتْ جَلَابِيْبَهَا، وَأَغْشَتْ الْأَبْصَارَ

(*) الجوازي: جمع جازية، وهي النفس التي تجزي، كناية عن المكافأة وقوله: «فَجَزَتْ قُرَيْشًا عَنِّي الْجَوَازِي» دعاء عليهم بالجزاء على أعمالهم.

١- نهج البلاغة، تحقيق الصالح (صبحي الصالح): ٤٥/٤٢٠.

٢- م. ن: ٤٥/٤١٧.

ظَلَمْتُهَا»^(١).

إن تقديم المفعول به هنا (وأعشت الأبصار ظلمتها) جاء مراعاة للتناسب بين القرائن والتوافق الصوتي بين وحدات الجملة، ولو آخر لانتفى ذلك الانسجام الصوتي والتوافق الإيقاعي بين نهاية الجملتين ولانعدمت الفاصلة، فلما قدم المفعول جعل بين الجملتين (وإن الفتنة طالما أغدفت جلابيها، وأعشت الأبصار ظلمتها)، ذلك التناغم النفسي الموسيقي الذي يدخل النفس قبل الإذن.

ج - تقديم الجار والمجرور على الفعل:

الجار والمجرور من متعلقات الإسناد، ورتبتها عند النحويين والبلاغيين هي التأخير عن الإسناد ومكونيه: المسند والمسند إليه^(٢). وعلى الرغم من ذلك فإن رتبة الجار والمجرور رتبة غير محفوظة في النظام اللغوي، ولها من التحرك الأفقي ما تكون متقدمة على الجملة الفعلية (الفعل، أو الفاعل، أو نائبه) وكذا المفعول به الأول أو الثاني إن وجد، وتتقدم على الخبر في الجملة الاسمية أو تكون متأخرة عن ذلك كله.

ونحن هنا إذ نتحدث عن تقديم الجار والمجرور على فعله، فهو في هذه الصورة غالباً ما يدل على التخصيص والحصص، قال تعالى: ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾ (آل عمران: ١٦٠)، فتقديمه على الفعل جاء ليخص المؤمنين ربهم بالتوكل والتفويض إليه، لعلمهم أنه لا ناصر سواه، لأن إيمانهم يوجب ذلك ويقتضيه^(٣). وكذلك في رسائل الإمام فجاجاً أغلب ذلك للاختصاص منه: «اللَّهُمَّ

١- نهج البلاغة، تحقيق الصالح (صبحي الصالح): ٤٥٦/٦٥.

٢- ظ: المبرد، المتقضب: ١٠٢/٤، ابن الأثير، المثل السائر: ٢٤٦/٢.

٣- ظ: الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: ٣٣٣/١.

إِلَيْكَ أَفْضَتِ الْقُلُوبُ»^(١). «عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ»^(٢). «وَلْيَكُنْ لَهُ تَعْبُدُكَ وَإِلَيْهِ رَغْبَتُكَ وَمِنْهُ شَفَقَتُكَ»^(٣).

فقدم (إليك) في الأولى على الفعل (أفضت) والأصل: (أفضت القلوب إليك)، وفي الثانية تقدم (عليه) على الفعل والفاعل (توكلت) وكذلك تقدم (إليه) على (أنيب)، والأصل: (توكلت عليه، وأنيبُ إليه). وفي الثالثة تقدم الجار والمجرور ثلاث مرات في (له) و(إليه) و(منه)، وفي كل تقدم على الجملة الفعلية، وأفاد تقديمه في كل هذه الجمل الحصر فهو يخص الله تعالى وحدة في الإفضاء بما في القلب والتوكل والإنابة والتعبد والرغبة والشفقة، فمثلا في فعل التوكل حصر ذلك بالله إذ لا يمكن أن يتوكل على أحد غيره أو يشركه مع الله في التوكل عليهما فهو يتوكل على الله حصرا لا غير وتقديم الجار والمجرور أبرز هذه الدلالة.

وفي وصيته لولده الحسن عليه السلام جاء: «وَأَكْرَمَ عَشِيرَتِكَ فَإِنَّهُمْ جَنَاحُكَ الَّذِي يَهْ طَيْرُ، وَأَصْنَلُكَ الَّذِي إِلَيْهِ تُصِيرُ، وَيَذُكَ الَّذِي يَهَا تُصُولُ»^(٤). نلاحظ أن الجار والمجرور تقدم على الفعل في ثلاث جمل ففي الأولى تقدم (به) على الفعل (تطير) وفي الثانية (إليه) على الفعل (تصير) وفي الثالثة (بها) على الفعل (تصول). وفي ذلك كله دلالة على الاختصاص أيضا، فالذي يطير لابد أن يطير بجناحه لا جناح غيره ولا يمكن أن يصير أحد إلى أصل غير أصله كذلك لا يمكن أن يصول بيد غيره. لكن نجد هناك أثرا نفسيا ودلالة معنوية أقوى من الاختصاص أداها تقديم الجار والمجرور فيها، هي (المدح والثناء) لعشيرته عليه السلام

١- نهج البلاغة، تحقيق الصالح (صبحي الصالح): ٣٧٤ / ١٥.

٢- م. ن: ٣٨٨ / ٢٨.

٣- م. ن: ٣٩٦ / ٣١.

٤- نهج البلاغة، تحقيق الصالح (صبحي الصالح): ٤٠٥ / ٣١.

وهو يؤكد هذه الدلالة بإعادة الضمير العائد عليها (العشيرة) بعد كل حرف جر فهو يقدمها لأنها الأهم في الدلالة والقصد، ولعنايته بها قدمها بغرض إبراز الثناء عليها. ومن الأغراض الأخرى التي جاء الجار والمجرور مقدا لأجلها، ما جاء في كتابه إلى معاوية: «وَزَعَمْتُ أَنِّي لِكُلِّ الْخُلَفَاءِ حَسَدْتُ وَعَلَى كُلِّهِمْ بَعَيْتُ»^(١).

نجد تقديم الجار والمجرور على الفعلين (حسد) و(بغى) وكان الأصل زعمت أني: (حسدت كل الخلفاء، وبغيت على كلهم)، ولو بقي النص على هذا الأصل النحوي لما أعطى الدلالة التي مع تقديم الجار والمجرور إذ يتبين للمتلقى والسماع ما في هاتين العبارتين من إثارة للتعجب، فقد أخرج الفعل وقتيا وقدم آثاره في المتقدم (الجار والمجرور) فسماع النص أيا كان حين يبدأ يريد معرفة ما الزعم؟ فيتركه الجواب مع الجار والمجرور لزيادة التشويق ثم يثيره بالنتيجة. فالتقديم هنا بين لنا دلالة التعجب عند المنشيء أكثر من أي دلالة أخرى.

وقد يأتي تقديم الجار والمجرور على الفعل لمبالغة النفي له: «وَلَسْنَا لِلدُّنْيَا خُلُقْنَا وَلَا يَالسَّعِي فِيهَا أَمْرُنَا»^(٢). فقدم الجار والمجرور على الفعل لأنه هو المعني بالنفي الذي سبقه لا الفعل. فالنفي ليس عملية الخلق بل الخلق لأجل الدنيا. وفي الأخرى فالنفي ليس للسعي لكن نفي السعي لأجلها وذلك مما أدى إلى المبالغة في النفي وتوكيد حكمه.

د - تقديم الجار والمجرور على الفاعل ونائبه:

إن تقديم الجار والمجرور على الفاعل أو نائبه يفيد أغراضا متباينة منها

١ - نهج البلاغة، تحقيق الصالح (صبحي الصالح): ٣٨٧/٢٨.

٢ - م. ن: ٤٤٦/٥٥.

الاختصاص أو العناية أو الإهتمام أو الاحتراس من توهم إرادة غير المراد^(١). قال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَهُ اللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ وَلِتَطْمَئِنَّ بِهِ قُلُوبُكُمْ وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ (الأنفال: ١٠). والمقام هنا يستدعي تقديم الجار والمجرور العائد على الإمداد الرباني لأنه في مقام الانتصار وإبراز الإمداد الرباني في معركة بدر (ولتطمئن به قلوبكم) فقدم لأهميته^(٢). وفي رسائل النهج تقدم الجار والمجرور على الفاعل كثيرا وكان لأغراض الحصر والتخصيص والعناية والاهتمام الحصة الأكبر فيها وأغراض أخرى.

فمن أمثلة تقديمه للاختصاص ما ورد في كتاب إلى محمد بن أبي بكر يصف النار: «دَارٌ لَيْسَ فِيهَا رَحْمَةٌ وَلَا تُسْمَعُ فِيهَا دَعْوَةٌ وَلَا تُفْرَجُ فِيهَا كَرْبَةٌ»^(٣).

نجد تقديم الجار والمجرور فيها على نائب الفاعل لمرتين في الأولى (فيها دعوة) والثانية (فيها كربة) بقصد التخصيص فهو يقصد جهنم وأعاد الضمير المجرور عنها أكثر من مرة لحصر هذا الوصف بها فهي لا تشبه أي دار أخرى. ولا يخص هذا الوصف دارا غيرها. وعندما علم الإمام بدعوة قوم من البصرة لعثمان بن حنيف إلى وليمة فمضى إليها، غضب الإمام منه، وأرسل إليه: «فَقَدْ بَلَغَنِي أَنَّ رَجُلًا مِنْ فِتْيَةِ أَهْلِ الْبَصْرَةِ دَعَاكَ إِلَىٰ مَأْدُبَةٍ فَأَسْرَعْتَ إِلَيْهَا تُسْتَطَابُ لَكَ الْأَلْوَانُ، وَتُنْقَلُ إِلَيْكَ الْجِفَانُ»^(٤).

فقدم حرف الجر والضمير المجرور (كاف الخطاب) على نائب الفاعل (الألوان) مرة وأخرى على (الجفان) وفي ذلك تخصيص للفاعل الذي يعود

١- ظ: السكاكي، مفتاح العلوم: ١١٢ وما بعدها، الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة:

١٠/١١١، السامرائي (فاضل السامرائي)، معاني النحو: ٣/٩١.

٢- ظ: السامرائي (فاضل السامرائي)، معاني النحو: ٩٥.

٣- نهج البلاغة، تحقيق الصالح (صبحي الصالح): ٢٧/٣٨٤.

٤- م. ن: ٤٥/٤١٦.

الضمير عليه (عثمان بن حنيف) وتأكيد تخصيصه بهذا العمل ليثبت للمتلقي أنه على علم بما قام به هو ذاته لا غيره، فلا يتبادر إلى ذهن المتلقي إن الإمام شك في الخبر الذي بلغه.

ومما جاء لأجل العناية والاهتمام: «وَعَلِمَ يَا بُنَيَّ أَنَّهُ لَوْ كَانَ لِرَبِّكَ شَرِيكٌ لَأَتَيْتَ رُسُلَهُ وَلَرَأَيْتَ آثَارَ مُلْكِهِ وَسُلْطَانِهِ، وَلَعَرَفْتَ أَفْعَالَهُ وَصِفَاتِهِ، وَلَكِنَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ كَمَا وَصَفَ نَفْسَهُ لَا يُضَادُهُ فِي مُلْكِهِ أَحَدٌ»^(١).

وكان الأصل النحوي تقديم العمدة على الفضلة (ولا يضاده أحدٌ في ملكه) فقدم الجار والمجرور على الفاعل (أحد) لأهمية هذا المجرور خاصة أن سياق الحديث الذي جاءت فيه يتضمن ملكية الله وسلطانه الغالب وإنه واحد لا شريك له، ونلاحظ إن ارتكاز فكرة النص على الملكية فكان الأبلغ تقديم (في ملكه) هنا لأهميته في المعنى. ومثله في حديثه عن القبر جاء: «وَالنَّفْسُ مَظَانُّهَا فِي غَدْرِ جَدَّتْ، تَنْقَطِعُ فِي ظَلْمَتِهِ آثَارُهَا، وَتَغِيْبُ أَخْبَارُهَا»^(٢).

نجد أن الأصل تقديم الفاعل (تنقطع آثارها في ظلمته) إلا أن الأبلغ هنا تقديم الجار والمجرور وإبراز الظلمة (المجرور) اهتماماً به لأن الكلام عن القبر، والاعتبار بالكلام يأتي عن طريق إضفاء التخويف، فليس المهم ما الذي ينقطع فيها بقدر أهمية إبراز الظلمة التي تضيء الرعب والخوف في قلوب سامعي النص أو متلقيه فقدمها الإمام إدراكاً لأثرها.

ومن كتبه إلى أمراء جيشه يحثهم عما يجب عليهم تجاه الرعية: «أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ حَقًّا عَلَى الْوَالِي أَلَّا يُغَيِّرَهُ عَلَى رَعِيَّتِهِ فَضْلٌ نَالَهُ وَلَا طَوْلٌ خُصَّ بِهِ»^(٣).

١- نهج البلاغة، تحقيق الصالح (صبحي الصالح): ٣٩٦/٣١.

٢- م. ن: ٤١٧/٤٥.

٣- م. ن: ٤٢٤/٥٠.

نلاحظ في هذا النص حسن البيان ودقة التعبير، فقدم الجار والمجرور (على رعيته) على الفاعل (فضل) فلو قلنا: (ألا يغيره فضل على رعيته ناله) لضاع معنى الجملة وتشابكت في تفسيرها الأفكار، وأصبحت من الكلام المعقّد التركيب، فأخر الإمام الفاعل (فضل) ليلائم ما بعده، فقرب المسافة الزمنية بين فاعل الفعل (يغير) وبين فعل جديد (نال) لتكون الجملة (فضل ناله) فيفهم أن الذي ناله هو الفضل، فتكون (فضل) في هذه الجملة مبتدأ مرفوع وفي الوقت نفسه هي مفعول به بالمعنى للفعل الذي بعدها، فقرب (فضل) من الفعل (نال) ليكون المعنى قريباً إلى الذهن فهو مفعول بالمعنى لا باللفظ. وهكذا قامت كلمة (فضل) بثلاثة ادوار في آن واحد هي الفاعل و(المبتدأ والمفعول) بالمعنى.

وفي عهده لملك الأشتر يحذره من فسخ عهد بغير حق وإن ضاق أمره: «فَإِنَّ صَبْرَكَ عَلَى ضَيْقِ أَمْرِ تَرْجُو انْفِرَاجَهُ وَفَضْلَ عَاقِبَتِهِ، خَيْرٌ مِنْ غَدْرِ تَخَافُ تَبِعَتَهُ، وَأَنْ تُحِيطَ بِكَ مِنَ اللَّهِ فِيهِ طَلِبَةٌ»^(١).

نلاحظ هنا أن الفاعل تأخر عن فعله كثيراً، ففصل بينهما من الجار والمجرور ثلاثة الأول (بك) والثاني (من الله) والثالث (فيه). وهذا ما عمل على إنتاج مساحة زمنية توسع من فضاء النص ويزيد التشويق عند المتلقي لربط خيوط المعنى مع تركيبته البنائية، وهذا التطويل فيه نوع من التحذير، إذ ضمت المسافة البنائية بين الفعل (يحيط) وفاعله (طلبة) معاني عدة من شأنها شرح أمور عميقة حتى قبل أن يعرف ما الذي سيحيط به فالأول (بك) تدل على أنه نازل به هو بالتخصيص لا محال، و(من الله) تعني أنها من الجبار العزيز الذي لا يقف أمامه عائق أو يبدل لقضائه مبدل. و(فيه) تعود إلى الغدر والفسخ الذي ما أن يتجرأ ويفعله حتى تأخذه بجميع أطرافه مطالبة الله إياه بحقه في الوفاء الذي غدر به^(٢).

١- نهج البلاغة، تحقيق الصالح (صبحي الصالح): ٤٤٣/٥٣.

٢- ظ: الصالح (صبحي الصالح)، في تحقيقه لكتاب نهج البلاغة: ٧٠٣.

هـ - تقديم الجار والمجرور على المفعول:

إنَّ لتقديم الجار والمجرور على المفعول به أغراضا معنوية، وهي في حقيقتها لا تعدو تلك الأغراض التي قدمناها في السابق، قال تعالى: ﴿سَأَلْتَنِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ بِمَا أَشْرَكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا﴾ (آل عمران: ١٥١)، فقدم الجار والمجرور (في قلوب) على المفعول به (الرعب)، وذلك لأن الأهم في هذا الموطن مكان الرعب لا الرعب نفسه، إذ المهم أن تمتلئ قلوب الكافرين بالرعب

وليس المهم أن يوضع الرعب في مكان آخر^(١). وكذلك تقدم الجار والمجرور في رسائل نهج البلاغة على المفعول فجاء مقدا على المفعول الأول وعلى الثاني أو قد يأتي مقدا على المفعول المطلق.

فجاء تقديمه على المفعول به للتخصيص كثيرا منه:

«اللَّهُمَّ إِنَّا نَشْكُو إِلَيْكَ غَيْبَةَ نَبِيِّنَا وَكَثْرَةَ عَدُوِّنَا وَتَشْتَتِ أَهْوَانِنَا»^(٢).

«وَارْزُدْ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ مَا يُضِلُّعُكَ مِنَ الْخُطُوبِ»^(٣).

«حَتَّى يَأْتِيكَ وَقَدْ أَخَذْتَ مِنْهُ حِذْرَكَ وَشَدَدْتَ لَهُ أَرْزَاكَ»^(٤).

«فَكَتَبْتُ إِلَيْكَ كِتَابِي»^(٥).

ففي هذه الشواهد تقدم الجار والمجرور على المفعول الأول لفائدة:

١- السامرائي (فاضل السامرائي)، معاني النحو: ٩٤/٣.

٢- نهج البلاغة، تحقيق الصالح (صبحي الصالح): ٣٧٤/١٥.

٣- م. ن: ٤٣٤/٥٣.

٤- م. ن: ٤٠٠/٣١.

٥- م. ن: ٣٩٢/٣١.

الاختصاص والحصر ففي الأول حصر الشكوى لله فقط، وفي الثاني حصر رد الصعاب إلى الله ورسوله لا غير وفي الثالث نبهه على أخذ الحذر من الموت خاصة وهو تأكيد لكلام سابق وفي الأخير يؤكد لمتلقي الكتاب إن الكتاب كُتِبَ له. وورد تقديم الجار والمجرور على المفعول المطلق للأهمية والعناية: «وَإِنِّي أَنفَسِمُ بِاللَّهِ قَسَمًا صَادِقًا»^(١). فقدم (بالله) على المفعول المطلق (قسما) لأهمية هذا القسم ولأنه قسم عظيم أريد بتقدمه تنبيه المتلقي وشد أفكاره إليه لعظمته وأهميته.

و - تقديم الجار والمجرور على الخبر:

لا يختلف الفصل بالجار والمجرور بين المبتدأ والخبر عن غيره في أغراض ذلك الفصل وفي الرسائل جاء الجار والمجرور متقدما على الخبر في أبرز أغراضه (للتخصيص) او (العناية والاهتمام): جاء منه في كلام عما جرى بينه وبين أهل صفين: «وَكَانَ بَدْءُ أَمْرِنَا أَنَا التَّقِيْنَا وَالْقَوْمُ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ رَبَّنَا وَاحِدٌ وَنَبِيْنَا وَاحِدٌ، وَدَعْوَتُنَا فِي الْإِسْلَامِ وَاحِدَةٌ»^(٢).

نلاحظ أن الإمام لم يفصل في الجملتين الأوليتين بالجار والمجرور (ربنا واحد) و(نبينا واحد) وفصل بـ(في الإسلام) بين (دعوتنا) و(واحدة)، ذلك لأن الجار والمجرور أفاد تخصيص الدعوة بـ(الدعوة الإسلامية) ولولاه لضاع المعنى لأي دعوة هو قاصد. وكذلك في «إِنَّا إِلَيْنِهِ رَاجِعُونَ»^(٣)، فـ(إليه) أفادت حصر الرجوع إلى الله لا غير، وذلك من الاقتباس النصي القرآني.

ومن الجار والمجرور ما قدم للعناية به، منه: «وَمَنْ اسْتَهَانَ بِالْأَمَانَةِ وَرَوَّعَ فِي الْخِيَانَةِ، وَلَمْ يُنْزِئْهُ نَفْسَهُ وَدِينَهُ عَنْهَا، فَقَدْ أَحَلَّ بِنَفْسِهِ الدُّلَّ وَالْخِزْيَ فِي الدُّنْيَا، وَهُوَ

١ - نهج البلاغة، تحقيق الصالح (صبحي الصالح): ٣٧٧/٢٠.

٢ - م. ن: ٤٤٨/٥٨.

٣ - م. ن: ٤٤٥/٥٣.

في الآخرة أذل وأخزى»^(١).

وكان الأصل دون تقديم الجار والمجرور (وهو أذل وأخزى في الآخرة)، فقدم (في الآخرة) للعناية والاهتمام بها في المعنى على الرغم من الدلالة اللفظية والمعنوية عليها في النص، فقد ذكر قبله حاله في الدنيا مؤخرا الجار والمجرور (في الدنيا) على أركان الجملة الفعلية، لكنه تقدم هنا لأنه أراد تنبيه الأذهان على هذا المعنى أولا وهو (الآخرة) لأهمية ذلك في النفوس فتضيف له تأكيدا وتخويفا وهي مقدمة أكثر منها لو أخرت.

ومنه في كتاب إلى معاوية: «فإن اجتمعوا على رجلٍ وسَمُوهُ إماماً كان ذلكَ لله رِضاً»^(٢). ولتأخر الجار والمجرور لكان الأصل: (كان ذلك رضا لله) لكن الإمام قدم لفظ الجلالة المجرور باللام (الله) للعناية والاهتمام به. هكذا نجد أن أغراض تقديم الجار والمجرور في الرسائل تشابهت في كل من الجمل الفعلية والاسمية، ولم يأت تقديمها خالياً من الهدف قط.

١- نهج البلاغة، تحقيق الصالح (صبحي الصالح): ٢٦/٣٨٣.

٢- م. ن: ٦/٣٧٦.

المبحث الثاني الحذف والذكر

الحذف: هو إسقاط كلمة بخلف منها يقوم مقامها^(١)، وهو ملحظ نحوي دقيق المسلك له سماته المتفردة التي تجعله شبيهاً بالسحر^(٢)، ولهذا عبر عنه ابن الأثير (ت ٦٣٧هـ): بأنه نوع من التأليف شريف لا يكاد يلجئه إلا فرسان البلاغة، وذلك لعلو منزلته^(٣).

فما من (اسم أو فعل نجده قد حذف ثم أُصيب به موضعه وحذف في الحال ينبغي أن يحذف منها إلا وأنت تجد حذفه هناك أحسن من ذكره، وترى إضماره في النفس أولى وأنس من النطق به)^(٤).

أما الذكر: فوجود كلمة على جهة التذكير بالمعنى^(٥)، ويعد أصل الأداء، ولكن المتكلم يمتلك نية جمالية تجعل لهذا الذكر هدفاً بلاغياً، يتصل بطبيعة هذا المتكلم، ويتصل - في بعض الأحيان - بطبيعة الصياغة نفسها وأجزاء الجملة كلها تأخذ حقها من التساوي في أهمية الذكر، كما أخذت حقها في أهمية الحذف^(٦).

١- الرماني، رسالتان في اللغة: ٦.

٢- ظ: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز: ١٤٦.

٣- ظ: ابن الأثير، الجامع الكبير: ١٢٢.

٤- ظ: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز: ١١٧.

٥- ظ الرماني، رسالتان في اللغة: ٧٠.

٦- عبد المطلب (محمد عبد المطلب)، البلاغة والأسلوبية: ٣٢٦.

فالخذف من وسائل الاتساق في العربية، أشار إليه سيبويه في كتابه في أكثر من موضع، منها تعليقه على قوله تعالى: ﴿ وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً ﴾ (البقرة: ١٧١)، قال: فلم يشبهوا بما ينعق، وإنما شبهوا بالمنعوق به، وإنما المعنى: مثلكم ومثل الذين كفروا كمثل الناعق والمنعوق به الذي لا يسمع، لكنه جاء على سعة الكلام والإيجاز لعلم المخاطب بالمعنى^(١).

كذلك أفرد ابن جني في كتابه الخصائص باباً سماه (باب في شجاعة العربية) تحدّث فيه عن الخذف بإسهاب، فالعرب كما جاءنا عنه: (حذفت الجملة والمفرد والحرف والحركة وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه، وإلا كان فيه، ضرب من تكلف علم الغيب في معرفته)^(٢).

وإن لظاهرة الخذف تأثيراً أسلوبياً في بنية التركيب النحوي وفي القواعد التي تحكم البنية الأصلية للغة سواء في جوانبها التركيبية أو في استثمار طاقاتها التعبيرية في صياغة الكلام وتنوع الأداء اللغوي المحكوم بالمتكلم والمخاطب والمقام الواجب مراعاته.

وقد اتسمت لغة العرب بأنها تميل إلى الاختصار والإيجاز القولي، ذلك الإيجاز المقتضي حذف مفردات أو جمل من دون الإخلال بالمعنى المراد، وعليه فقد ارتبط هذا الأسلوب بضوابط تحدّه، فهو لا يقع اعتباطاً، بل لعلل وأغراض دلالية منها: كثرة الاستعمال والتخفيف والاختصار، والابتعاد عن الحشو والتكرار، والتعظيم والتشويق^(٣).

وقد ذكرنا سابقاً أن الجملة العربية تتألف من ركنين أساسيين لا يمكن الاستغناء عنهما هما: المسند والمسند إليه، وقد يلحق بهما بعض العناصر المكملة

١- سيبويه، الكتاب: ١/٢١٢.

٢- ابن جني، الخصائص: ٢/٣٦٠.

٣- ظ: ابن يعيش، شرح المفصل: ٤/١٠٢، الزركشي، البرهان في علوم القرآن: ٣/١٠٤ - ١٠٥.

لهما مما سمّي فضلة، وهناك بعض العناصر المتلازمة (كالمضاف والمضاف إليه) والصفة والموصوف) التي قد تكون عمدة أو فضلة. ولأن أغلب حذفها (العناصر المتلازمة) جاء في الرسائل من الفضلات سندرجهما مع دراسة الحذف للفضلة في الرسائل وبذا ستكون دراستنا للحذف في رسائل الإمام على قسمين:

الأول: الحذف والذكر في العمدة.

الثاني: الحذف والذكر في الفضلة.

أولاً: الحذف والذكر في العمدة:

أ - حذف المبتدأ وذكره:

ذهب النحاة إلى عد المبتدأ عمدة لتوقف فائدة الجملة التامة عليه؛ وذلك لكونه ركناً رئيساً فيها، ولذا صار تقديره لزاماً إن كان محذوفاً، وأن ذكر المبتدأ يكون مع الخبر (تركيباً اسمياً) تام الطرفين، لأن التركيب لا يمكن أن يستغني عن وجود الركنين معاً^(١). ولقد تتبع النحاة مواضع حذفه فأوها واجبة تارة، وجائزة تارة أخرى^(٢).

ومما جاء في حذف المبتدأ وذكره قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِ نَصِيبًا فَقَالُوا هَذَا لِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ وَهَذَا لِشُرَكَائِهِمْ فَمَا كَانَ لِشُرَكَائِهِمْ فَلَا يَصِلُ إِلَى اللَّهِ وَمَا كَانَ لِلَّهِ فَهُوَ يَصِلُ إِلَى شُرَكَائِهِمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ (الأنعام: ١٣٦).

١- ظ: الجواربي (أحمد عبد الستار الجواربي)، نحو القرآن: ١٨.

٢- ظ: سيبويه، الكتاب: ٦٢/٢ - ٦٣، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: ٨٢٢/٢، ابن عقيل، شرح ابن عقيل: ٢٥٥/١.

في الآية شاهدان:

أولهما: حذف المبتدأ بعد فاء الجواب في قوله (فلا يصل إلى الله) والأخر ذكر المبتدأ بعد الفاء في الجملة الشرطية المعطوفة على الأولى، وذلك في قوله: (فهو يصل إلى شركائهم)، ولا يخفى ما لذلك من أثر في المعنى، فهو وإن قام على أساس من النحو بيد أنه لا يكون الحذف والذكر فيه سواء، بل إن لهذا التباين أثرا في المعنى، وهذا الأثر قائم على العلاقة بين جملة الشرط وجملة جوابه (علاقة معنوية ولفظية) فالأولى بيّنت أن ما كان لله (بزعمهم)، فلا يصل إليه، بل إلى شركائهم أيضا، وهذا هو الذي يحتاج إلى تأكيد فذكر معه الضمير المبتدأ، إذ إنهم نقضوا حكمهم الذي وضعوه، ولذا خُتِمت الآية بقوله تعالى: ﴿سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾^(١).

وقد ورد حذف المبتدأ في مواضع مختلفة من رسائل الإمام في نهج البلاغة ومن شواهد ذلك ما جاء بعد الفاء المقترنة بالجملة الاسمية الواقعة جوابا للشرط^(٢): «أَلَا وَمَنْ أَكَلَهُ الْحَقُّ فَإِلَى الْجَنَّةِ وَمَنْ أَكَلَهُ الْبَاطِلُ فَإِلَى النَّارِ»^(٣). فحذف المبتدأ (مصيره) في الجملتين وكان الأصل: ألا ومن أكله الحق فمصيره إلى الجنة ومن أكله الباطل فمصيره إلى النار. وذلك لوضوح الدلالة المعنوية أولا، فلا نجد حاجة ملحّة لذكره بحيث تنعدم الدلالة دونه، فقد حقق الحذف فائدة الخبر.

وثانياً: لتسليط الضوء على دلالة المسند من خلال اكتفاء تركيب الجملة وقيامها به وارتكاز معناها عليه، فهو يهدف إلى تشويق أهل الحق إلى الجنة

١- ظ: العاني (أحمد عبد الله حمود العاني)، البنى النحوية وأثرها في المعنى: ٦٥ و ٦٦ .

٢- ظ: سيبويه، الكتاب: ٦٢/٢، ٦٣، الأنصاري، مغني اللبيب: ٨٢٢/٢ - ٨٢٣، عبد المطلب (محمد عبد المطلب)، البلاغة والأسلوبية: ٣٢٤ .

٣- نهج البلاغة، تحقيق الصالح (صبحي الصالح): ٣٧٤/١٧.

وتخويف أهل الباطل بالنار. وجاء الحذف مرة أخرى للمسند إليه (المبتدأ) في وصيته لولده الحسن عليه السلام: «وَأَعْلَمَ يَا بُنَيَّ أَنْ أَحَبَّ مَا أَنْتَ آخِذٌ بِهِ إِلَيَّ مِنْ وَصِيَّتِي تَقْوَى اللَّهِ»^(١).

وتقدير الكلام: هي تقوى الله، وهذه جملة اسمية من المبتدأ والخبر في محل رفع خبر أن. وحذف الإمام (هي) للتعظيم^(٢). فضلا عن دلالة الحال والسياق عليها، إلا أن الهدف العظيم من هذه الوصية والأساس الذي تقوم عليه صفحاتها الطويلة إنما هو (تقوى الله) مما جعل الحذف هنا كما قال الجرجاني: (فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة، أزيد للإفادة، وتجذك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بيانا إذا لم تبين)^(٣).

وورد أيضا حذف المبتدأ للإيجاز والاختصار كما في كتاب إلى معاوية: «فإنا كنا نحنُ وأنتُم على ما ذكرت من الألفة والجماعة ففرق بيننا وبينكم أمسِ أنا آمنَّا وكفرئتم واليوم أنا استقمنا وفئتتم»^(٤). نجد إن المبتدأ حذف في موضعين فتقدير الكلام (أنا آمنَّا وأنتم كفرتم واليوم أنا استقمنا وأنتم فئتتم).

وحذف المبتدأ (أنتم) في الجملتين للتخفيف والاحتراز من العبث، وذلك لقيام القرينتين المعنوية واللفظية عليه وقرينته اللفظية في ذكر (نحن وأنتم) وكذلك (ففرق بيننا وبينكم)، فهذا دليل لفظي واضح على وجود هذا الحذف ولو ذكر المبتدأ هنا لكان نوعا من العبث^(٥). وقد حقق الخبر الفائدة مع هذا الحذف

١- نهج البلاغة، تحقيق الصالح (صبحي الصالح): ٣١/٣٩٤.

٢- ظ: الزركشي، البرهان في علوم القرآن: ٣/١٠٤ - ١٠٥.

٣- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز: ١١٢.

٤- نهج البلاغة، تحقيق الصالح (صبحي الصالح): ٦٤/٤٥٤.

٥- ظ: عبد المطلب (محمد عبد المطلب)، البلاغة والأسلوبية: ٣٢٣.

ودلت عليه قرائن وهي شروط جواز الحذف عند النحاة وغيرهم^(١). وخلاف ذلك يكون الذكر، ففي الرسائل نجد الذكر هو الغالب نحو ما جاء في حديث عن الله تعالى: «فَإِنْ يُعَذَّبُ فَأَنْتُمْ أَظْلَمُ وَإِنْ يَغْفُ فَهُوَ أَكْرَمُ»^(٢).

نجد أنه ذكر المبتدأ (انتم) و(هو) في الجملتين وذلك لعدم وجود قرينة لفظية أو معنوية تدل عليه ويُعتمد عليها في فهم المعنى لو حذفه، فلا مقتضى للعدول عنه في تأدية المعنى الذي أراد، فلا يجوز الحذف: (فإن يُعَذَّبُ أَظْلَمُ وإن يَغْفُ أَكْرَمُ) لأصبح المعنى غير المعنى حتى أنه ليتحول فيه كلام الحق إلى باطل واليقين إلى الشك، والمدح إلى الذم والإيمان إلى الكفر، لذلك لم يكن الإمام غافلاً عن مواطن الذكر والحذف يقول ابن الأثير: (والأصل في المحذوفات جميعها على اختلاف ضروبها أن يكون في الكلام ما يدل على المحذوف)^(٣).

وجاء ذكر المبتدأ في الرسائل مع وجود القرينة لحذفه، لغرض التقرير وزيادة في الإيضاح، نحو ما جاء في كتاب إلى العمال الذين يطاء الجيش عملهم: «أَمَّا بَعْدُ فَإِنِّي قَدْ سَيَّرْتُ جُنُوداً هِيَ مَارَةٌ بِكُمْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ»^(٤).

فالمبتدأ (هي) إنما هو ضمير يعود على (جنوداً) التي سبقتها وعلى الرغم من وجود القرينة اللفظية التي تدل عليها في كلمة (جنود) ولو حذف المبتدأ لما أُنْزِلَ ذلك في المعنى ولأصبح الخبر حالاً: (سَيَّرْتُ جُنُوداً بِكُمْ). لكن الإمام أراد الإيضاح وتقرير المعنى الدلالي الكامن في الخبر المنسوب إلى المسند إليه، فجعله جملة حالية اسمية (هي مارة) لتأكيد الخبر.

١- ظ: سيبويه، الكتاب: ١٣٠/٢، المبرد، المقتضب: ١٣٧/٢ - ١٥١.

٢- نهج البلاغة، تحقيق الصالح (صبحي الصالح): ٣٨٣/٢٧.

٣- ابن الأثير، المثل السائر: ٧٦/٢ - ٧٧.

٤- نهج البلاغة، تحقيق الصالح (صبحي الصالح): ٤٥٠/٦٠.

ب - حذف الخبر وذكره:

يحذف الخبر وجوبا وجوازا^(١)، ولا شك في أن جواز الحذف يحقق المعنى والبيان بصورة أوسع من الحذف الواجب لأنه خروج عن الأصل بجواز، ولا موضع للصنعة النحوية فيه، فمن ذلك جاء قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وَعَدَ الْمُتَّقُونَ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ أُكُلُهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا﴾ (الرعد: ٣٥) والتقدير: أكلها دائم وظلها دائم.

وجاء في الشعر:

لَهْفِي عَلَيْكَ لِلْهَفَةِ مِنْ خَائِفٍ يَبْغِي جِوَارِكَ حِينَ لَيْسَ مُجِيرٌ^(٢)

أي ليس له مجير.

وفي رسائل النهج غلب على الخبر وروده مذكورا وجاء محذوفا حسبما تطلب السياق والمعنى على غير شيع، نحو ما جاء في حذف خبر إن في: «وإني لعلى المنهاج الذي تركتموه طابعين ودخلتم فيه مكرهين»^(٣). وتقدير الكلام: وإني لعلى المنهاج باق، حذف لدلالة السياق عليه. ومنه في كتاب إلى معاوية: «وأما قولك إنا بنو عبد مناف فكذلك نحن»^(٤)، فحذف الخبر (بنو عبد مناف) جوازا لدلالة ما قبله عليه فالتقدير: كذلك نحن بنو عبد مناف، وقد يراد من الحذف هنا تفخيم شأن المحذوف وعدم إقرانه بالمذكور لعلو شأنه، فكأن في حذف

١- ابن يعيش، شرح المفصل: ٩٤/١ - ٩٥. يحذف الخبر جوازا في: ١- إذا عطف مبتدأ على مبتدأ ذكر خبره يصح الاخبار عنه بالخبر السابق ويجوز حذف خبر الأول إذا عطف عليه مبتدأ خبره مذكور
٢- إذا كان المبتدأ اسما موصولا واقعا بعد همزة استفهام إنكاري وكان الخبر عكس المبتدأ في الصفة
٣- قد يحذف الخبر من جملة جواب الشرط.

٢- الأنصاري، معني اللبيب: ٨٢٥/٢، البيت لشمردل بن شريك الليثي في الرثاء.

٣- نهج البلاغة، تحقيق الصالح (صبحي الصالح): ٣٧٠/١٠.

٤- م. ن: ٣٧٥/١٧.

الخبر من الجملة الثانية حكمة أراد الإمام إبرازها عن طريق هذا الحذف، وكأننا نفهم من ذلك أنه: على الرغم من كون الخبر واحداً في الجملتين فإن هناك بونا شاسعا في الدلالة التي جيء بها مما جعل الحذف فاصلا بين المعنيين فعظم شأن الخبر هنا بحذفه.

ومما يثير الانتباه ما جاء في الرسائل من ختام بالسلام، فختم الإمام ثلاثا وثلاثين رسالة بالسلام جاء الخبر محذوفاً في معظمها، فختم في ثلاثين منها بكلمة (والسلام) فقط في حين ذكر الخبر في ثلاث منها فقط، فختم بعبارة: (والسلام لأهله)^(١).

ولاحظنا أن ذكر الخبر جاء في رسائل الإمام إلى معاوية وفي جميعها سخط وتوبيخ وتهديد، وكان حذف الخبر في أغلب الرسائل جاء لقرينة معنوية واضحة، فلم يكن ما يستدعي ذكره وخصّ الذكر في رسائل معاوية لغرض التوبيخ، وكأنه لا يريد أن يخصه بالسلام بل خصّ السلام بأهله المستحقين له.

وهناك مواضع اختلف في محذوفها أهو مبتدأ أم خبر، منها صريح القسم نحو قولنا: (لعمرك لأفعلن) فقد اختلف النحاة في الاسم المقسم به بين كونه مبتدأ أو خبراً، فقال بعضهم: إنه مبتدأ خبره محذوف وجوبا تقديره: (لعمرك ما أقسم به)^(٢) أو (لعمرك قسمي)^(٣)، وقد أوجب بعض النحاة هذا الحكم والتقدير؛ لدخول اللام على اللفظ المذكور، فهي لا تدخل إلا على المبتدأ^(٤)، في حين ذهب

١- ورد محذوفاً في ك: (٥، ٦، ٨، ١٧، ١٨، ٢٠، ٢١، ٢٦، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٧، ٣٩، ٤٠، ٤٦، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥٣، ٥٤، ٥٩، ٦٢، ٦٣، ٦٥، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧٥، ٧٨) ومذكوراً في ك (٩، ٧٣، ٦٤).

٢- ظ: الأنصاري، مغني اللبيب: ٨٢٦/٢.

٣- ظ: السيوطي، همع الهوامع شرح جمع الجوامع: ٤٣/٢.

٤- ظ: ابن عقيل، شرح ابن عقيل: ٢٥٢/١ - ٢٥٣.

بعض آخر إلى كون المذكور خبرا مبتدأ محذوف تقديره (لقسمي عمرك).^(١)
و(لعل المذهب الأول أولى بالقبول لأن عدّ المذكور مبتدأ محذوف خبره
وجوبا يجعل جملة الجواب خبرا معنويا عن ذلك الابتداء، وإنما جعلناه خبرا معنويا
لا نحويا؛ تخلصا من صنعة النحو التي لا تتفق فيها كل من جملة الخبر النحوي
وجملة جواب القسم من حيث المحل من الإعراب، لأن الجملة الأولى لها محل منه،
بخلاف الأخرى، فليس لها محل)^(٢). ومثل هذا حذف الخبر كثيرا في الرسائل منه:
«وَلَعَمْرُ اللَّهِ لَقَدْ أَرَدْتُ أَنْ تَذُمَّ فَمَدَحْتُ»^(٣).

والتقدير: لعمر الله قسمي. أمّا ذكر الخبر فهو الأغلب، وكما نعلم أن
المسند إليه عمدة البيان والمسند عمدة الفائدة، والغرض منه إفادة السامع ما لا
يعرفه^(٤)، وعلى هذا فإن ذكره هو الأصل ولا يعدل عنه إلا لقرينة، فمن مواضع
ذكر الخبر:

«نَحْنُ مَا جُورُونَ عَلَى صِلَتِهَا»^(٥).

«وإِنْ أَعَفْتُ فَالْعَفْوُ لِي قُرْبَةٌ وَهُوَ لَكُمْ حَسَنَةٌ»^(٦).

«وظَلَمُ الضُّعِيفِ أَفْحَشُ الظُّلْمِ»^(٧).

فذكر الأخبار (مأجورون) و(قربة - حسنة) و(أفحش)، وفي كلها لا يمكن
الاستغناء عنه فهو محل الفائدة ولا مسوغ لحذفه.

١- ظ: أبو حيان الأندلسي، منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك: ٥٠.

٢- ظ: العاني (احمد عبد الله حمود العاني)، أطروحة البنى النحوية وأثرها في المعنى: ٨١.

٣- نهج البلاغة، تحقيق الصالح (صبحي الصالح): ٣٨٨/٢٨.

٤- ظ: الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة: ٨٦/١.

٥- نهج البلاغة، تحقيق الصالح (صبحي الصالح): ٣٧٦/١٨.

٦- م. ن: ٣٧٨/٢٣.

٧- م. ن: ٤٢/٣١.

وقد يرد ذكر الخبر حتى مع وجود الدليل لحذفه، حينئذ يكون لفائدة مرجوة منه ولغرض دلالي ملح نحو ما جاء في عهد الإمام مالك الاشر: «واعلم أن الرعية طبقات لا يصلح بعضها إلا ببعض، ولا غنى ببعضها عن بعض: فمنها جنود الله، ومنها كتاب العامة والخاصة، ومنها قضاة العدل، ومنها عمال الإنصاف والرفق، ومنها أهل الجزية والخراج من أهل الذمة ومسلمة الناس ومنها التجار وأهل الصناعات ومنها الطبقة السفلى من ذوي الحاجة والمسكنة، وكل قد سمي الله له سهمه»^(١).

نلاحظ في هذا النص ذكر الخبر (منها) وتكريره سبع مرات وكان من الممكن حذفه وإبقاء الدليل عليه بذكر القرينة اللفظية (الخبر الأول) فقط. لكنه أراد تأكيد كلامه وإبراز كل طبقة منها على حدة ولو حذفه ما أفاد ذلك الغرض وما اشعر المتلقي بهذا التوضيح المقصود.

ففيه توكيد للخبر وتنبية للأذهان في كل جزء وكل صنف من أصناف الرعية، وكأنه يؤكد على مالك الاشر ومن اتخذ موقعه أن لا يسهو أو يتناسى صنفا من هذه الأصناف، فلا قوام لصنف منها إلا بالآخر فلكل كيانه وأهميته في إقامة المجتمع ولكل صنف حقوق وواجبات فصل لها الإمام وكيفية التعامل معها لصالحها وصالح الرعية أجمع لصالح الأمة^(٢). فكان من الضروري أن يكون لكل منها خبره كما كان لكل صنفه وأهميته وواجباته. . كما فصل **إِشْرًا**. ومثل ذلك في كتاب يقص فيه ما جرى بينه وبين أهل صفين: «كَانَ بَدْءُ أَمْرِنَا أَنَا التَّقِيْنَا وَالْقَوْمُ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ رَبَّنَا وَاحِدٌ وَبَيْنُنَا وَاحِدٌ وَدَعْوَتُنَا فِي الْإِسْلَامِ وَاحِدَةٌ»^(٣).

١- نهج البلاغة، تحقيق الصالح (صبحي الصالح): ٥٣ / ٤٣١ - ٤٣٢.

٢- ظ: م. ن: ٥٣ / ٤٣٢ - ٤٣٣ - ٤٣٤ - ٤٣٥ - ٤٣٦ - ٤٣٧ - ٤٣٨ - ٤٣٩ - ٤٤٠ - ٤٤١.

٣- م. ن: ٥٨ / ٤٤٨.

نلاحظ أن خبر (أنّ) في الجمل الثلاث هو كلمة (واحد) مع تأنيث الأخير (واحدة) وكان بالإمكان حذفه وإبقاء الأول. فذكره لتأكيد الخبر في وحدانية كل منها. وتوحد الأمة الإسلامية في أسمى أهدافها ومبادئها على الرغم مما يحصل من خلاف.

جـ - حذف الفعل وذكره:

إن حذف الفعل ظاهرة واسعة في النحو العربي كونه عمدة أو ركن الاسناد في الكلام فلا بد من ذكره أو تقديره لتوقف مبنى الجملة الفعلية عليه، ومواضع حذف الفعل تنقسم بين الوجوب والجواز^(١). ومن مواضع الوجوب: حذف الفعل إذا كان مفسراً بفعل مذكور يدل عليه، وذلك إذا سبق الاسم الفعل بعد أداة الشرط^(٢).

قال تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ* وَإِذَا الْكَوَاكِبُ انْتَثَرَتْ﴾ (الانفطار: ١-٢).

والتقدير: إذا انفطرت السماء انفطرت، وإذا انتشرت الكواكب انتشرت. وهذا ما لم يوافق الكوفيون عليه، فالاسم هنا مرفوع عندهم بالفعل بعده وهو فاعل متقدم على فعله^(٣)، أو مبتدأ خبره ما بعده^(٤). والصواب في هذا الرأي الأخير، وأما أن يكون الحذف فقيلاً فيه: (إن تقدير الجمهور بعيد عن المعنى، مفسر صحة الكلام، مؤد إلى ركة بالغة فيه. . .)^(٥) فلا يمكن أن نقدر الحذف في

١ - ظ: سيبويه، الكتاب: ٤٢/١ - ٤٣، ١٨٢/٢، المبرد، المقتضب: ٧٤/٢، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: ٧٢٧/٢ - ٨٢٨.

٢ - ظ: المبرد، المقتضب: ٧٤/٢، السيوطي، همع الهوامع: ٦٦/٢.

٣ - الرضي، شرح الكافية في النحو: ٢٨٣/٤.

٤ - ظ: ابن عقيل، شرح ابن عقيل: ١١/٢.

٥ - السامرائي (فاضل السامرائي)، معاني النحو: ٨٧/٤.

مثل ذلك إن جاء في الرسائل، ومما ورد منه: «فَإِذَا أَتَتْ قَدْ أَهْلَكَتَ نَفْسَكَ»^(١)،
و«فَإِنْ أَتَتْ لَمْ تَأْتِهِ أَمَّاكَ»^(٢).

فالذي نخلص إليه هو عدم الحذف في هذا الموضع بل الأمر فيه قائم على
التقديم والتأخير^(٣). ومثله ما قيل في حذف الفعل في النداء على أساس أن المنادى
نُصِبَ على إضمار فعل^(٤). وقصور هذا التفسير تنبه له مبكرا ابن جني فقال: (ألا
ترى أنه لو تجشم إظهاره - أي الفعل - فقيل: (أدعو زيدا)، و(أنادي زيدا)،
لاستحال أمر النداء فصار إلى لفظ الخبر المحتمل للصدق والكذب، والنداء مما لا
يصح فيه تصديق ولا تكذيب)^(٥).

وحذف الفعل وجوبا أحيانا وأخرى جوازا في أبواب الاختصاص^(٦)،
والتحذير^(٧) والإعزاء^(٨)، والمدح والتعظيم^(٩)، وباب الذم والشتم^(١٠)، وباب
الترحم^(١١). ففي هذه الأبواب يقدر جمهور النحاة فعلا ناصبا لما انتصب فيها من
أسماء^(١٢)، وذلك لوجود القرينة النحوية والمعنى الدال عليه. ومما جاء في الرسائل

١- نهج البلاغة، تحقيق الصالح (صبيح الصالح): ٤٠٠/٣١.

٢- م. ن: ٤٠٤/٣١.

٣- ظ: العاني (أحمد عبد الله حمود العاني)، البنى النحوية وأثرها في المعنى: ٨٥.

٤- ظ: سيبويه، الكتاب: ١٨٢/٢.

٥- ابن جني، الخصائص: ١٨٦/١.

٦- ظ: سيبويه، الكتاب: ٢٣٣/٢.

٧- م. ن: ١٣٨/١ - ١٣٩، ابن عقيل، شرح ابن عقيل: ٨٧/٢.

٨- ظ: الرضي، شرح الكافية في النحو: ١٩٨/١، ابن عقيل، شرح ابن عقيل: ٨٩/٢.

٩- ظ: سيبويه، الكتاب: ٦٩/٢، ابن يعيش، شرح المفصل: ١٩/٢.

١٠- ظ: ابن يعيش، شرح المفصل: ١٩/٢، الرضي، شرح الكافية في النحو: ١٧٥/١.

١١- ظ: الرضي، شرح الكافية في النحو: ١٧٥/١.

١٢- ظ: سيبويه، الكتاب: ١٣٨/١ - ١٣٩، ٢٣٨، ابن يعيش، شرح المفصل: ١٩/٢، الرضي، شرح

الكافية في النحو: ١٧٥/١.

من هذه الأبواب (التحذير)، وكان أما بذكر المحذر منه أو مع الضمير (إياك) فالفعل (إحذر) محذوف وجوبا في هذه الحالات عند جمهور النحاة^(١)، ومحذوف جوازا عند آخرين^(٢). من ذلك: «اللَّهُ اللَّهُ فِي الْإِيْتَامِ فَلَا تُغِيْبُوا أَنْفُسَهُمْ وَلَا يَضِيعُوا بِحَضْرَتِكُمْ وَاللَّهُ اللَّهُ فِي جِيرَانِكُمْ فَإِنَّهُمْ وَصِيَّةٌ نَبِيَّكُمْ مَا زَالَ يُوصِي بِهِمْ حَتَّى ظَنَّنَا أَنَّهُ سَيُورَثُهُمْ وَاللَّهُ اللَّهُ فِي الْقُرْآنِ لَا يَسْبِقُكُمْ بِالْعَمَلِ بِهِ غَيْرُكُمْ وَاللَّهُ اللَّهُ فِي الصَّلَاةِ فَإِنَّهَا عَمُودٌ دِينِكُمْ وَاللَّهُ اللَّهُ فِي بَيْتِ رَبِّكُمْ لَا تُخْلُوهُ مَا بَقِيَتْمْ فَإِنَّهُ إِنْ تَرَكَ لَمْ تُنَاطَرُوا وَاللَّهُ اللَّهُ فِي الْجِهَادِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ وَأَلْسِنَتِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»^(٣).

فقد تكرر المحذر منه (الله) في كل الجمل وذلك زيادة في التأكيد والتوصية بالتحذر وقيل إن ترك الفعل في هذه الحال واجب قال الرضي: (وحكمه اختصاص وجوب الحذف بالمحذر منه المكرر، كون تكريره دالا على مقاربة (المحذر منه للمحذر) بحيث يضيق الوقت إلا عن ذكر (المحذر منه) على أبلغ ما يمكن، وذلك بتكريره، ولا يتسع لذكر العامل مع هذا المكرر، وإذا لم يكرر الاسم جاز إظهار العامل اتفاقا)^(٤). وجوز بعضهم ذكر العامل مع تكرير المحذر منه وهم مع كون التكرير لغرض التأكيد والتنبيه ولا شرط في حذف الفعل^(٥).

ومهما يكن فالنتيجة واحدة (حذف الفعل لغرض تأكيده والتحذير من المحذر منه)، وهذا التأكيد زاد بتكرير المحذر منه، أي: (احذر الله) والإمام لم يوجه الخطاب لأولاده وأهله فقط بل كان موجها للأمة أجمع يقول: «أَوْصِيكُمْ

١- ظ: سيبويه، الكتاب: ١/١٣٨ - ١٣٩، ابن عقيل، شرح ابن عقيل: ٢/٨٧.
 ٢- ظ: الرضي، شرح الكافية في النحو: ١/١٩٦، السيوطي، همع الهوامع: ١/١٦٩.
 ٣- نهج البلاغة، تحقيق الصالح (صبحي الصالح): ٤٧/٤٢١ - ٤٢٢.
 ٤- الرضي، شرح الكافية في النحو: ١/١٩٦.
 ٥- ظ: م. ن: ١/١٩٦، الأشموني، شرح الأشموني: ٣/١٩١.

وَجَمِيعَ وَلَدِي وَأَهْلِي وَمَنْ بَلَغَهُ كِتَابِي...»^(١). فهو يوصي بتقوى الله في الاصناف التي قدم منها (الأيتام والجيران) على العبادات (القرآن والصلاة وحج البيت والجهاد في سبيل الله) لأن غرض الوصية حماية الأمة من التشتت والتفرق (غرض اجتماعي) ولاسيما إن وقت الوصية بعد ضربة ابن ملجم - لعنه الله - خوفا من حدوث فتنة، لذلك ذكر قبل هذا كله قول رسول الله ﷺ: «صَلِحْ ذَاتِ الْبَيْنِ أَفْضَلُ مِنْ عَامَّةِ الصَّلَاةِ وَالصِّيَامِ»، هذا يوضح لنا تقديم (الأيتام والجيران) على العبادات حماية للأمة من الأمراض الاجتماعية. وجاء حذف الفعل (إحذر) مع الضمير (إياك) كثيرا نحو: «إِيَّاكَ وَالْإِثْكَالَ عَلَى الْمُنَى فَإِنَّهَا بَضَائِعُ النَّوْكَى»^(٢).

«إِيَّاكَ وَمُسَامَاةَ اللَّهِ فِي عَظَمَتِهِ»^(٣) «إِيَّاكَ وَالِدَمَاءَ وَسَفْكَهَا يَغْيِرُ جِلْهًا»^(٤). وذلك لأن التحذير بالضمير أبلغ من التحذير بالفعل؛ لما فيه من معنى الإطلاق والتباعد بخلاف الفعل، فإن دلالة التحذير فيه مقصورة على دلالة الفعل المذكور دون سواه، فلو اختير ذكر الفعل فقيل (إحذر) أو (إتق) أو (باعد) لكان معنى التحذير محصورا في دلالة الفعل المذكور، بخلاف (إياك) فإن ذكرها قد يجمع تلك المعاني جميعها^(٥)، فضلا عن زيادة معنى التهديد والوعيد^(٦).

ومما جاء في الرسائل من حذف جوازا وذلك ليس لقاعدة يقاس عليها وإنما هو غير مطرد أو شائع بل دلت عليه القرينة المعنوية، جاء في حلف له بين ربيعة واليمن: «أَنْهُمْ يَدُّ وَاحِدَةٌ عَلَى مَنْ خَالَفَ ذَلِكَ وَتَرَكَهُ، أَنْصَارًا بَعْضُهُمْ

١- نهج البلاغة، تحقيق الصالح (صبحي الصالح): ٤٧/٤٢١.

٢- م. ن: ٤٠٢/٣١ والنوكى: الحمقى، ظ: الصالح (صبحي الصالح) في تحقيقه لكتاب نهج البلاغة: ٦٨٦.

٣- م. ن: ٤٢٨/٥٣.

٤- م. ن: ٤٤٣/٥٣.

٥- ظ: السامرائي (فاضل السامرائي)، معاني النحو: ٩٥/٢ - ٩٦.

٦- ظ: العاني (أحمد عبد الله حمود العاني)، البنى النحوية وأثرها في المعنى: ٩٢.

لِبَعْضٍ: دَعْوَتُهُمْ وَاحِدَةٌ لَا يَنْقُضُونَ عَهْدَهُمْ لِمَعْتَبَةٍ عَاتِبٍ وَلَا لِعُضْبٍ غَاضِبٍ وَلَا لاسْتِذْلَالِ قَوْمٍ قَوْمًا، وَلَا لِمَسْبِيَةِ قَوْمٍ قَوْمًا! عَلَى ذَلِكَ شَاهِدُهُمْ وَغَائِبُهُمْ وَسَفِيهِهُمْ وَعَالِمُهُمْ وَحَلِيمُهُمْ وَجَاهِلُهُمْ»^(١).

فتقدير الكلام: أجمع على ذلك شاهدهم وغائبهم. ويمكن أن نقول: (تعاهد) أو أي فعل يناسب المقام وإجماعهم على هذا الحلف، إذ دلّ السياق على هذا الحذف، وقد يكون غرض الحذف الإطلاق لتحميل الكلام أكثر من معنى في آن واحد، فهو لم يذكر فعلا معيناً محددًا بل ترك للمتلقى تقدير ذلك الفعل ومن ثمّ يتبادر إلى ذهن المتلقي كل هذه الأفعال.

د - حذف الفاعل وذكره:

بعد الفاعل عمدة رئيسة في الجملة الفعلية ويزيد في ذلك قوة شدة التلازم بينه وبين الفعل فالفاعل حدث والفاعل صاحب ذلك الحدث^(٢). وذكر النحويون إن حذف الفاعل يطرد في مواضع، فقد ذكر الأزهري (ت ٣٧٠هـ) حذفه إذا دلّ عليه دليل وذكر أن حذفه يكون في أربعة مواضع في باب نائب الفاعل نحو «وَقُضِيَ الْأَمْرُ» (هود: ٤٤). أو في الاستثناء المفرغ نحو (ما قام إلا هند) وفي (أفعل) بكسر العين في التعجب إذا دلّ عليه متقدم مثله نحو: «أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ» (مريم: ٣٨)، وفي المصدر نحو: «أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْعَبَةٍ يَتِيمًا» (البلد: ١٤-١٥) وقال الزرقاني: بقي عليه موضع خامس وهو فاعل فعل الجماعة المؤكد بالنون^(٣).

وقال الشيخ ياسين العلمي بقي سادس: (وذلك إذا قام مقامه حالان نحو:

١- نهج البلاغة، تحقيق الصالح (صبيحي الصالح): ٤٦٤/٧٤.

٢- ظ: المبرد، المقتضب: ١٩/١.

٣- ظ: الزركشي، البرهان في علوم القرآن: ١٤٣/٣ وما بعدها.

فتلقَّفها رجلٌ رجل، والأصل: فتلقَّفها الناس رجلا رجلا فحذف الفاعل وأقيم
الحالان مقامه وصار كالشيء الواحد. . وسابع وهو نحو: ما قام وقعد إلا زيد،
لأنه من الحذف لا من التنازع لأن الإضمار في أحدهما يفسد المعنى لاقتضاء نفي
الفعل عنه وإنما هو منفي عن غيره مثبت له^(١).

ولكن سيبويه قرر قبلهم جميعا، إذا ما انعدم لفظ الفاعل ظاهرا فهو من
قبيل الاستتار^(٢)، سوى موضع واحد هو بناء الفعل للمفعول، فإن الفاعل لا يقدر
حينها، بل ينوب عنه غيره فيأخذ حكمه من رفع وإسناد وهذا هو مذهب سيبويه
إذ قال في حد الفعل المبني للمفعول: (هو ما حذف فاعله، ولا يجوز في غيره)^(٣).
وهذا هو الصواب عندنا.

وقد يحذف الفاعل لأغراض لفظية كالسجع، وإقامة النظم أو الإيجاز في
العبارة أو أغراض معنوية^(٤)، فقد يحذف لأنه لا غرض لذكره، وذلك نحو قوله
تعالى: ﴿فَإِنْ أَحْصَيْتُمْ مِمَّا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ (البقرة: ١٩٦). فإنه لا يتعلق
غرض بذكر المحصر، إذ لو ذكر فاعلا بعينه لتوهم أن هذا الحكم يختص بهذا
الفاعل دون غيره^(٥). وهكذا فإن الفاعل في الرسائل حذف لأغراض كثيرة، فمما
حذف للتناسب الصوتي^(٦)، ما جاء في وصف النار: «دَارٌ لَيْسَ فِيهَا رَحْمَةٌ وَلَا
تُسْمَعُ فِيهَا دَعْوَةٌ وَلَا تُفْرَجُ فِيهَا كُرْبَةٌ»^(٧). فحذف في (تُسْمَعُ) و(تُفْرَجُ) لتناسب

١- ظ: الحموز (عبد الفتاح أحمد الحموز)، التأويل النحوي في القرآن: ١/٢٣٢ وما بعدها.

٢- ظ: سيبويه، الكتاب: ١/١٤، ٢٠، المبرد، المقتضب: ١/١٩، السيوطي، همع الهوامع: ٢/٢٥٥.

٣- ظ: م. ن: ١/١٤، ٢٠.

٤- ظ: ابن يعيش، شرح المفصل: ٧/٦٩، الأنصاري، شرح قطر الندى: ٢٥٤، السيوطي، همع الهوامع:

١/١١٦، السامرائي (فاضل السامرائي)، معاني النحو: ٢/٦٢.

٥- ظ: السامرائي (فاضل السامرائي)، معاني النحو: ٢/٦٢.

٦- ظ: ابن يعيش، شرح المفصل: ٧/٦٩، فاضل صالح السامرائي، معاني النحو: ٢/٦٢.

٧- نهج البلاغة، تحقيق الصالح (صبحي الصالح): ٢٧/٣٨٤.

العبارات صوتياً.

او يحذف للعلم به فلا تكون هناك حاجة لذكره^(١)، كما في: «فَإِنَّ هَذَا الدِّينَ قَدْ كَانَ أَسِيرًا فِي أَيْدِي الْأَشْرَارِ يُعْمَلُ فِيهِ بِالْهَوَىٰ وَتُطَلَّبُ بِهِ الدُّنْيَا»^(٢). فحذف الفاعل لـ(يُعْمَلُ) و(تُطَلَّبُ) لأنه صار معروفا لدى السامع، فسره الكلام السابق (الأشرار). وقد يكون الحذف للتعظيم^(٣): «فَمَا خَلِقْتُ لِيَسْتَعْلَنِي أَكْلُ الطَّيِّبَاتِ كَأَلْبَهِيمَةِ الْمَرْبُوطَةِ هُمُّهَا عَلْفُهَا أَوْ الْمُرْسَلَةِ شُغْلُهَا تَقْمُمُهَا تَكْتَرِشُ مِنْ أَغْلَافِهَا وَتَلْهُو عَمَّا يَرَادُ بِهَا. . أَوْ أَثْرَكَ سُدَىٰ أَوْ أَهْمَلَ عَابِثًا»^(٤).

فورد الفعل هنا مبنيا للمفعول ثلاث مرات لتعظيم الفاعل وهو (الله) أن يذكر جل شأنه مع هذه (المفاعيل) (سدى، عابثا) فورد الفعل هنا مبنيا للمفعول ثلاث مرات لتعظيم الفاعل، وهو (الله) أن يذكر جل شأنه مع هذه (المفاعيل) التي لا تتناسب مع إلهيته فحذف الفاعل تنويها وبني الفعل للمجهول تعظيما لفاعله، وعلى الرغم من نفي ذلك عنه بـ(ما) فإنه حذف كراهة لأن يجتمع بهذه الأعمال التي لا تليق به تعظيما له وتنزيها لشأنه. أو قد يحذف الفاعل لعدم تعلق الغرض بذكره^(٥). ولو ذكر لتوهم أن هذا الحكم مختص به دون غيره نحو: «وَلْيُرَ عَلَيْكَ أَثْرُ مَا أَنْعَمَ اللَّهُ بِهِ عَلَيْكَ»^(٦). ومنه: «وَاحْدَرُ كُلِّ عَمَلٍ يَرْضَاهُ صَاحِبُهُ لِنَفْسِهِ وَيُكْرَهُ لِعَامَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَاحْدَرُ كُلِّ عَمَلٍ يُعْمَلُ بِهِ فِي السِّرِّ وَيُسْتَحَىٰ مِنْهُ فِي الْعَلَانِيَةِ»^(٧).

١- ظ: السيوطي، همع الهوامع: ١/١٦١، الأنصاري، شذور الذهب: ١٦٠، السامرائي (فاضل السامرائي)، معاني النحو: ٦٢/٢.

٢- نهج البلاغة، تحقيق الصالح (صبحي الصالح): ٥٣/٤٣٥.

٣- ظ: ابن يعيش، شرح المفصل: ٧/٦٩، السيوطي، همع الهوامع: ١/١٦١.

٤- نهج البلاغة، تحقيق الصالح (صبحي الصالح): ٤٥/٤١٨.

٥- ظ: السيوطي، همع الهوامع: ١/١٦١، السامرائي (فاضل السامرائي)، معاني النحو: ٦٢/٢ - ٦٣.

٦- نهج البلاغة، تحقيق الصالح (صبحي الصالح): ٦٩/٤٥٩.

٧- م. ن: ٦٩/٤٥٩.

فالتركيز حصل في الأفعال (يُر) و(يُعمَل) و(يُستَحَى) دون الفاعل لأن الفاعل لا يتعلق بذكره غرض أي قصد، والقصد فيه العموم أي إطلاق الفاعل وتعميمه لا تقييده وتحديدته بمعنى معلوم حتى لا يكون الفعل واقعا منه متصفا به دون غيره. وهذا يعني أن حذف الفاعل كان للدلالة على تركيز العناية في الحدث لا فاعله. فالمهم ان(يرى)أثر النعمة لا من الذي يراها. والمهم هو الحذر مما (يُعمل) في السر وليس الذي يعمله مهما أو الذي يستحي منه. أو يحذف الفاعل لغرض تحقيره^(١)، كما حدث في رسالة الإمام إلى المنذر بن الجارود العبيدي أثر خيانتة: «وَمَنْ كَانَ بِصِفَتِكَ فَلَيْسَ بِأَهْلٍ أَنْ يُسَدَّ بِهِ نَعْرٌ أَوْ يُنْفَذَ بِهِ أَمْرٌ، أَوْ يُعْلَى لَهُ قَدْرٌ، أَوْ يُشْرَكَ فِي أَمَانَةٍ، أَوْ يُؤْمَنَ عَلَى جَبَايَةٍ»^(٢). نجد في النص خمسة أفعال مبنية للمجهول (يُسد)، (يُنْفَذ)، (يُعلى)، (يُشرك)، (يُؤمن)، لغرض تحقير الفاعل، لأن الفاعل أثبت بعد خيانتة أنه غير مؤهل لهذه الأفعال، وبالرغم من أنه نفى هذه الأفعال عنه بـ(ليس)، زاد تأكيد الدلالة على الاحتقار باستعمال الفعل المبني للمجهول.

وجاء حذف الفاعل للعناية بالمفعول وإبرازه والتركيز عليه كما حدث من التركيز على الحدث، من ذلك: «فِإِسْلَامُنَا قَدْ سُمِعَ وَجَاهِلِيَّتُنَا لَا تُدْفَعُ»^(٣).

فالتركيز والتأكيد على المفعول أدى إلى حذف الفاعل الذي ليس ذا أهمية أيا كان، فهو مطلق وعلى الرغم من أهمية الفعل، نلاحظ بوضوح غلبة الأهمية للمفعول والتركيز فيه في الكلام، فالغرض الأساسي هو التنبيه على المفاعيل (إسلامنا) و(جاهليتتنا) التي حلت محل المبتدأ لفظا في فخر من الإمام بهما، إذ إن تحويل المفعول به إلى موقع الفاعل وحذف ما لا حاجة له، فيه عناية بالشيء

١- ظ: ابن يعيش، شرح المفصل: ٧٠ / ٧.

٢- نهج البلاغة، تحقيق الصالح (صبحي الصالح): ٤٦٢ / ٧١.

٣- م. ن: ٣٨٧ / ٢٨.

المذكور من دون المحذوف. ومما يؤكد لنا هذه الدلالة، التقديم الذي أصاب
المفاعيل لأهميتها فقدّمها كما أوضحنا ذلك سابقاً فأعطاها الصدارة حتى على
الفعل نفسه.

أمّا ذكر الفاعل فهو الأصل الذي تبنى عليه القاعدة النحوية، وهذا لا يعني
أن ذكره لا يأتي بأغراض ودلالات، بل ذكر البيانين له أغراضاً عدة منها لغرض
إسناد فعله إليه، والتسجيل عليه لدفع الإنكار^(١)، والتنبيه على فضل المسند إليه
ومنزلته^(٢)، أو الاحتياط من ضعف قرينة السياق^(٣) أو تخصيص المسند بالمسند إليه
لكونه عاماً وكون المسند لا يكون إلا له، وغير ذلك بحسب مقتضى السياق
وموقف الحال. ونجد أن ذكر الفاعل في الرسائل على الأغلب هو لغرض إسناد
فعله إليه نحو: «قَدْ دَعَاهُ الْهُوَى فَأَجَابَهُ وَقَادَهُ الضَّلَالُ فَأَتْبَعَهُ»^(٤)، و«أَلَا وَمَنْ أَكَلَهُ
الْحَقُّ فَإِلَى الْجَنَّةِ وَمَنْ أَكَلَهُ الْبَاطِلُ فَإِلَى النَّارِ»^(٥) وغيره.

وجاء ذكر الفاعل في الرسائل لتخصيص هذا الفاعل بفعله مثل الأفعال
التي يختص بها الله تعالى: «أَنَّ الدُّنْيَا لَمْ تَكُنْ لَتَسْتَقِرَّ إِلَّا عَلَى مَا جَعَلَهَا اللَّهُ
عَلَيْهِ مِنَ النُّعْمَاءِ وَالْإِبْتِلَاءِ وَالْجَزَاءِ فِي الْمَعَادِ»^(٦). فليس غير الله جاعلاً حال
الدنيا، ولا تستقر إلا بأمره هو، ومن ذلك: «الَّذِينَ أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ هَذِهِ
الْأَمْوَالَ»^(٧)، أو «قَالَ اللَّهُ تَعَالَى»^(٨)، فيخص ذلك القول بالله أو يقول «قَالَ

١- ظ: الهاشمي (أحمد الهاشمي)، جواهر البلاغة: ١١٨.

٢- ظ: العلوي، الطراز: ٥٩/٢.

٣- ظ: الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة: ٣٣/١.

٤- نهج البلاغة، تحقيق الصالح (صبحي الصالح): ٣٦٧/٧.

٥- م. ن: ٣٧٤/١٧.

٦- م. ن: ٣٩٥/٣١.

٧- م. ن: ٤١٣/٤١.

٨- م. ن: ٤٣٤/٥٣.

رَسُولُ اللَّهِ»^(١)، فيخصه بالرسول. واستعمل الإمام ذكر الفاعل للتوبيخ: «فَأَرَادَ قَوْمُنَا قَتْلَ نَبِيِّنَا»^(٢)، فلم يحذفه ببناء الفعل للمجهول (أريد قتل نبينا)، بل أظهره توييخا لمتلقي الرسالة (معاوية)، فهو يوبخه ويؤنبه بما فعل هو وأصحابه بالرسول ﷺ، وما حاولوه لقتله، وأتضح معنى التوبيخ في اختيار لفظ الفاعل فلم يقل أردتم أنتم قتل نبينا بل حدد الفاعل (القوم) لما يفترض بالقوم من مساندة نبيهم وإعلاء شأنه، وكأن الإمام يخبر بالمعنى الواضح دون اللفظ: (بئس القوم أنتم)، أي معاوية ومن ساندته منهم. وجاء ذكر الفاعل للتعظيم مع وجود الدليل: «وَأَسْتَصْلِحْ كُلَّ نِعْمَةٍ أَنْعَمَهَا اللَّهُ عَلَيْكَ وَلَا تُضَيِّعَنَّ نِعْمَةً مِنْ نِعَمِ اللَّهِ عَلَيْكَ وَتُؤَيِّرَ عَلَيْكَ أَثْرَ مَا أَنْعَمَ اللَّهُ بِهِ عَلَيْكَ»^(٣). فهو يذكر الفاعل لفظ الجلالة (الله) غير مرة تعظيما له مع وجود أكثر من دليل لفظي عليه (أنعمها الله) ثم المضاف والمضاف إليه (نعم الله)، ثم يذكر الفاعل مرة أخرى (أنعم الله) وكأنه يتلذذ بهذا الذكر المبارك ويدخل الى النفوس به.

وأكثر استعمال الحذف المعنوي للفاعل دون الحذف اللفظي وهذه الظاهرة واضحة في رسائله جاء بها لأغراض كثيرة لا تختلف عن أغراض حذف الفاعل لفظيا. ولم يذكر النحاة أو البلاغيون هذا الحذف أو يبينوا أغراضه، لكننا نجد ذكره مهماً، وكيف لا واستعملها الإمام كاستعماله لـ (حذف الفاعل لفظاً) وهذا يعني أهمية لا تقل عن تلك بل هي أسلوب بلاغي جميل لا يمكن انكاره، فقد استعمله الإمام لأغراض كثيرة وذلك بذكر اسم الفاعل من الفعل المستعمل بدلا من أن يعين فاعلا محددًا.

فمنه ما جاء للجهل بالفاعل كما في كتاب الخراج والصدقات: «تَقُولَ عِبَادَ

١- نهج البلاغة، تحقيق الصالح (صبحي الصالح): ٤٧/٤٢١، ٤٧/٤٢٢.

٢- م. ن: ٣٦٨/٩.

٣- م. ن: ٤٥٩/٦٩.

اللَّهُ أَرْسَلَنِي إِلَيْكُمْ وَلِيُّ اللَّهِ وَخَلِيفَتُهُ لِأَخَذَ مِنْكُمْ حَقَّ اللَّهِ فِي أَمْوَالِكُمْ فَهَلْ لِلَّهِ فِي أَمْوَالِكُمْ مِنْ حَقٍّ فُتَوَدُّهُ إِلَىٰ وَوَلِيِّهِ. فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: لا، فلا تُرَاجِعُهُ، وَإِنْ أَنْعَمَ لَكَ مِنْعِمٌ فَأَنْطَلِقْ مَعَهُ»^(١). نلاحظ في النص (قال قائل) و(انعم منعم)، فلم يسم فاعل تلك الأفعال وذكر عنه المشتق لأنه لا يعلم من القائل لا، ومن الذي سينعمه؟ (يعطي الصدقة لصاحب الخراج).

وقد يكون غرضه من الحذف المعنوي للفاعل (تعظيم شأنه) فلا يذكره باللفظ صراحة نحو: «أَنْ قَوْمًا اسْتَشْهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَىٰ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ، وَلِكُلِّ فَضْلٍ، حَتَّىٰ إِذَا اسْتَشْهَدَ شَهِيدًا، قِيلَ: سَيِّدُ الشُّهَدَاءِ»^(٢). فاستعمل (فعل) هنا عوضا من ذكر الفاعل تعظيما له لأنه ممن عرف بهذا أو نحو: «وَلَوْلَا مَا نَهَىٰ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ تَزَكِيَةِ الْمَرْءِ نَفْسَهُ لَذَكَرَ ذَاكِرٌ فَضَائِلَ جَمَّةٍ، تُعْرِفُهَا قُلُوبُ الْمُؤْمِنِينَ وَلَا تُمَجِّهَا آذَانُ السَّامِعِينَ»^(٣). فهو لم يذكر الفاعل والإمام يقصد نفسه في هذا الكلام، فلم يصرح بها، واستعمل هذا الأسلوب لإخفاء الفاعل.

أو يكون الغرض من عدم التصريح بالفاعل لفظا هو (تحقير شأنه) نحو ما ذكره في كتاب معاوية: «إِذْ صَبَرْتُ يُقَرَّنُ بِي مَنْ لَمْ يَسْنَعْ يَقْدَمِي، وَلَمْ تُكُنْ لَهُ كَسَائِقَتِي الَّتِي لَا يُذَلِّي أَحَدًا بِمِثْلِهَا إِلَّا أَنْ يَدْعِيَ مُدْعٍ مَا لَا أَعْرِفُهُ»^(٤). فاستعمل اسم الفاعل (مدع) لتحقير شأن الفاعل الذي يقصده.

ثانياً: الحذف والذكر في الفضلة:

أ - حذف المفعول وذكره:

عدّ النحاة المفعول به فضلة تؤدي معنى إضافية على البنية الاسنادية

١ - نهج البلاغة، تحقيق الصالح (صبحي الصالح): ٢٥ / ٣٨٠.

٢ - م. ن: ١٨٦ / ٢٨.

٣ - م. ن: ٣٨٦ / ٢٨.

٤ - م. ن: ٣٦٨ / ٩.

للجملة، ولكن هذا لا يعني أنه يجوز حذفه وذكره متى شئنا، وإنما قد تتساوى في بعض الأحيان الفضلة مع العمدة في أداء المستهدف الدلالي^(١). ويجوز الحذف إن دلّ عليه دليل (ولم يضر حذفه)^(٢)، فإن ضرر امتنع.

وذكر ابن جني أن حذفه كثير ولا يركبه إلا من قوي طبعه، وأنه أقوى دليل على قوة عربية الناطق^(٣). وكذلك ذكر اللغويون والبيانون أغراضا متعددة لحذف المفعول فقد قال عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) وهو يتحدث عن ظاهرة حذف المفعول: (فإنني اتبع ذلك ذكر المفعول به إذا حذف خصوصا، فإن الحاجة إليه أحسن، وهو بما نحن بصدهه أخص، واللطائف كأنها فيه أكثر، وما يظهر بسببه من الحسن والرونق أعجب وأظهر)^(٤).

ومن هذه الأغراض مثلا إفادة التعميم مع الاختصار، أو لتحقيق البيان بعد الإبهام أو لاستهجان ذكر المفعول أو عدم تعلق الغرض بذكره وحذفه للإيجاز والاختصار أو مراعاة للفاصلة وغير ذلك^(٥). قال تعالى: ﴿وَأَصْلُ فِرْعَوْنُ قَوْمُهُ وَمَا هَدَى﴾ (طه: ٧٩)، أي وما هداهم. غير أن الحذف هنا له غرض لطيف فضلا عن الإيجاز وذلك أنه أخرجه مخرج العموم أي أن فرعون لم يتصف بصفة الهداية البتة وذلك أنه لو قال (وما هداهم) لكان عدم الهداية مقيدا بقومه إذ يشمل أنه هدى غيرهم، لكنه قال (وما هدى)، أي ما هدى أحدا^(٦).

١- ظ: عبد المطلب (محمد عبد المطلب)، البلاغة العربية، قراءة أخرى: ٢٤٤ - ٢٤٥.

٢- ظ: ألفية ابن مالك: ٢٠، ويقصد بالضرر أن لا يحذف في جواب السؤال نحو أن يقال: من ضربت؟ أو إن وقع محصورا (ما ضربت إلا زيدا) ظ: شرح ابن عقيل: ١٥٥/٢ - ١٥٦.

٣- ظ: ابن جني، المحتسب: ٣٥٦/٢.

٤- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز: ١١٨.

٥- ظ: م. ن: ١١٨ - ١١٩، السيوطي، همع الهوامع: ١/١٦٧، محمد عبد المطلب، البلاغة والاسلوبية: ٣٢٥، السامرائي (فاضل السامرائي)، معاني النحو: ٨١/٢ وما بعدها.

٦- ظ: السامرائي (فاضل السامرائي)، معاني النحو: ٨١/٢.

ويقسم حذف المفعول على قسمين: الأول منوي، والثاني: غير منوي^(١)، ويسمى المنوي (الحذف اختصارا) أما غير المنوي (الحذف اقتصارا)^(٢). والمنوي: هو أن يحذف المفعول من الكلام لفظا لكنه مراد معنى وتقديرا^(٣). أما غير المنوي: فهو أن لا يذكر المفعول، وهو غير مراد^(٤).

وحقيقة أنّ الحذف اقتصارا ليس من باب الحذف وليس له تقدير ولا نية^(٥). لذلك ما يعنينا في البحث هو حذف المفعول (اختصارا)، فقد استعمله الإمام كثيرا في الرسائل ولإغراض كثيرة منها ما جاء في كتابه إلى عمر بن أبي سلمة المخزومي يدعو إلى المسير معه في الحرب: «فَلَقَدْ أَرَدْتُ الْمَسِيرَ إِلَى ظَلَمَةِ أَهْلِ الشَّامِ، وَأَحْبَبْتُ أَنْ تُشْهَدَ مَعِيَ، فَإِنَّكَ مِمَّنْ أَسْتَظْهِرُ بِهِ عَلَى جِهَادِ الْعَدُوِّ وَإِقَامَةِ عَمُودِ الدِّينِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ»^(٦).

والتقدير (أن تشهد الحرب) فحذف المفعول به لدلالة السياق عليه فالإمام يدعو عمر المخزومي إلى الجهاد وترك البحرين التي كان عاملا عليها فعزله واستعمل النعمان بن عجلان الزرقي مكانه لأجل أن يشهد الحرب معه، فسياق الكلام وقرينة المعنى تدل على المحذوف فضلا عما في حذفه من الإيجاز والاختصار. ومنه: «مَنْ جَمَعَ الْمَالَ عَلَى الْمَالِ فَأَكْثَرَ»^(٧)، في كتاب لشريح بن الحارث في الزهد، ففي هذا الشاهد نجد أن المفعول حذف لدليل وكان التقدير: فأكثر المال، وحذف لدليل لفظي فقد أعاد لفظة (المال) ولقوة هذه القرينة صار من العبث أعادتها

١- ظ: الرضي، شرح الكافية في النحو: ١/ ١٣١.

٢- ظ: السامرائي (فاضل السامرائي)، معاني النحو: ٨١/ ٢.

٣- ظ: م. ن: ٨١/ ٢.

٤- ظ: م. ن: ٨٢/ ٢.

٥- ظ: م. ن: ٨٢/ ٢.

٦- نهج البلاغة، تحقيق الصالح (صبحي الصالح): ٤٢/ ٤١٤.

٧- م. ن: ٣/ ٣٦٥.

مرة أخرى. ومن ذلك (وجود القرينة اللفظية): «وَدَعَ الْقَوْلَ فِيمَا لَا تُعْرَفُ وَالْخِطَابَ فِيمَا لَمْ تُكَلَّفْ»^(١)، فالقرينة اللفظية واضحة وتقدير الكلام (فيما لا تعرف قوله وفيما لا تكلف الخطاب فيه)، فلا داعي لإعادة المفعول مع القرينة الدالة عليه.

وحذف المفعول بقصد التعميم والإطلاق في حكم الفعل: «فَعَلَى مُبْلِيلِ أَجْسَامِ الْمُلُوكِ وَسَالِبِ نَفُوسِ الْجَبَايِرَةِ، وَمُزِيلِ مُلْكِ الْفَرَاغِنَةِ، وَمَنْ بَنَى وَشَيْدَ وَزَخْرَفَ وَنَجَّدَ وَادَّخَرَ وَاعْتَقَدَ، وَنَظَرَ يَزْعُمُهُ لِلْوَلَدِ إِشْحَاصَهُمْ جَمِيعاً إِلَى مَوْقِفِ الْعَرَضِ وَالْحِسَابِ وَمَوْضِعِ الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ»^(٢).

فحذف مفعول الأفعال (بنى) و(شيد) و(زخرف) و(ادّخر) و(نجد) و(اعتقد) بقصد العموم، فأثبت الفعل في ذاته للفاعل على الإطلاق من غير اعتبار عمومه وخصوصه ولا تعلقه بمن وقع عليه الفعل إذ سلك الفعل المتعدي - هنا - سلوكاً لزومياً^(٣).

فحذف الإمام مفاعيل الأفعال الستة، واقتصد في كلامه على الحكم المطلق لغرض التعميم والتوسيع الدلالي في عموم الحدث الفعلي وإطلاقه في الابتداء والاختراع والاستحداث والابتداع لجميع ما يمكن أن يخطر في ذهن المتلقي فضلاً عن الإيجاز والاختصار. وفي الحديث عن الزهد فأفضل ما في الحذف هنا معنى العموم، ليجعل المتلقي متأملاً لكل ما يمكن أن يصلح لوقوع الفعل عليه متنبهاً حذراً من الوقوع في زخرف الدنيا. ومن أغراض حذف المفعول في الرسائل تركيز الدلالة على الحدث وفاعله) من ذلك:

«فَلَمْ يَكُنْ لِلشَّاهِدِ أَنْ يَخْتَارَ وَلَا لِلْعَائِبِ أَنْ يَرُدَّ»^(٤)

١- نهج البلاغة، تحقيق الصالح (صبحي الصالح): ٣١ / ٣٩٢.

٢- م. ن: ٣ / ٣٦٥.

٣- ظ: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز: ١١٨ - ١١٩، السكاكي، مفتاح العلوم: ١١٠.

٤- نهج البلاغة، تحقيق الصالح (صبحي الصالح): ٦ / ٣٦٧.

«واصدع المَالَ صدغينِ ثمَّ خَيْرُهُ فَإِذَا اخْتَارَ فَلَا تُعْرِضَنَّ لِمَا اخْتَارَهُ»^(١).

ففي المثال الأول نجد الإمام ينفي حكم الاختيار، أو الرد أيًا كان سواء للشاهد أو الغائب فهو لا يهتم بالذي يقع عليه الفعل مهما كان ذلك الاختيار أو الرد. وكذلك المثال الثاني فهو لا يحدد أي شيء يختاره صاحب النعمة (الذي يخرج الصدقة) لأن الغرض هو الاختيار وليس ما يختار.

وهذا الحذف: إنما استعمل لتركيز الدلالة على الحدث المطلق لإظهار كمال العناية بإثباته أو نفيه لمن صدر عنه وهو الفاعل لأن إبراز (الحدث مع إسقاط متعلقه، يكون مراعاة للفت انتباه المتلقي إليه وتركيزه فيه إذ هو المهم في نظر المتكلم، وهو الذي يريد توكيده في نفس المتلقي)^(٢). لذلك جعل الإسناد الحكمي غير مقيد بالمفعول مع حاجة معنى الحدث الذي في الفعل المتعدي إليه وأنزله منزلة الفعل القاصر عن الوصول إلى مفعوله فأعرض عنه إعراضاً ولم يذكر؛ لأصالة التعبير في الفعل اللازم عن الحدث المطلق الصادر عن فاعله.

أما عن ذكر المفعول فيعد ذكره في الفعل المتعدي أصل الأداء، ولكن المتكلم يمتلك نية جمالية تجعل لهذا الذكر هدفاً بلاغياً، يتصل بطبيعة هذا المتكلم و يتصل - في بعض الأحيان - بطبيعة الصياغة ذاتها وأجزاء الجملة كلها تأخذ حقها من التساوي في أهمية الذكر كما أخذت حقها في أهمية الحذف^(٣).

وذكر المفعول في الرسائل على الأغلب لا بد منه ولا يكتمل الكلام المفيد إلا به. فقد يكون الفعل المتعدي بحاجة إظهار ضرورة كـ «وَأَكْثَرُ ذِكْرِ الْمَوْتِ وَمَا بَعْدَ الْمَوْتِ وَلَا تَتَمَنَّ الْمَوْتَ إِلَّا بِشَرْطٍ وَثِيقٍ»^(٤). و«وَلَمَّا أَدْخَلَ اللَّهُ الْعَرَبَ فِي

١- نهج البلاغة، تحقيق الصالح (صبحي الصالح): ٣٨١/٢٥.

٢- ناجي (مجيد عبد الحميد ناجي)، الأسس النفسية لأساليب البلاغة: ١٣٥.

٣- عبد المطلب (محمد عبد المطلب)، البلاغة والأسلوبية: ٣٢٦.

٤- نهج البلاغة، تحقيق الصالح (صبحي الصالح): ٤٥٩/٦٩.

دينه أفواجاً»^(١). فالفعل (أكثر) في النص الأول و(أدخل) في النص الثاني ذكر مفعوليهما، لإيضاح المعنى ولا يمكن التخلي عنهما أما الفعل (تتمن) فكان ذكر مفعوله مع القرينة اللفظية الدالة عليه (الموت) لزيادة تأكيد وتوضيح. وقد يكون ذكره (المفعول) للتخصيص (تخصيص فعل الفاعل به) كما في: «اتقِ الله»^(٢)، لتخصيص تقوى العبد بالله لا غير.

أو يكون غرض الذكر تعظيم الفاعل بما وقع عليه فعله: «فوالذي فلقَ الحَبَّةَ وبرأ النُّسَمَةَ»^(٣). إنما لتعظيم قدرة الله ولا عجب في ذلك لكنه اختار (الحبة والنسمة) لتبيان دقة صنع الله وعظمته، فضلاً عما في الجملتين من تناسب صوتي يجعل للصوت عملاً مهماً في الاستقرار في النفوس.

ب - حذف الموصوف وذكره:

ذكر النحاة حذف الموصوف ووضعوا لذلك شروطاً وحدوداً لما في الصفة والموصوف من تلازم^(٤). وجعل القياس فيهما أن لا يحذف أحدهما لأن ذلك نقض للغرض، وربما وقع اللبس بحذفه (ألا ترى أنك إذا قلت: (مررتُ بطويل)، لم يعلم من ظاهر اللفظ أن المرور به إنسان أو رمح أو ثوب، ونحو ذلك مما قد يوصف بالطول)^(٥). فهما كالشيء الواحد من حيث كان البيان والإيضاح إنما يحصل من مجموعهما^(٦)، لكن هذا لا يمنع حقيقة كون العرب (إلى الإيجاز أميل، وبه أعنى وفيه أرغب، ألا ترى إلى ما في القرآن وفصيح الكلام: من كثرة

١- نهج البلاغة، تحقيق الصالح (صحي الصالح): ٣٧٥/١٧٠.

٢- م. ن: ٣٧٢/١٢.

٣- م. ن: ٤٣/٤١٥.

٤- ظ: سيبويه، الكتاب: ١١٦/١ - ١١٧، المبرد المقتضب: ١٣٥/٢ - ١٣٧، ابن جني، الخصائص: ١٤٦/٢.

٥- ظ: ابن يعيش، شرح المفصل: ٥٩/٣، ابن جني، الخصائص: ١٤٦/٢.

٦- نهج البلاغة، تحقيق الصالح (صحي الصالح): ٥٩/٣.

الحذوف، كحذف المضاف وحذف الموصوف، والاكتفاء بالقليل عن الكثير^(١).

وذكر النحويون أنه لا يسمح بحذف الموصوف إلا بقيام الدليل عليه: (وإذا كان كذلك كان حذف الموصوف إنما هو متى قام الدليل عليه لو شهدت الحال به، وكلما استتبعهم الموصوف كان حذفه غير لائق بالحديث)^(٢). من ذلك قوله تعالى: ﴿فِيهِنَّ قَاصِرَاتُ الطُّرْفِ﴾ (الرحمن: ٥٦).

فقاصرات صفة لموصوف محذوف تقديره (حور) وقد دلت عليه الصفة نفسها من خلال معناها، فضلا عما فيها من قرينة نحوية هي إضافتها إلى الطرف بعد جمعها جمع تأنيث مما يدل على اختصاص هذه الصفة بالحوار فأغنت هذه القرينة عن ذكره.

وفي رسائل نهج البلاغة استعمل الإمام هذا الحذف أيضا فهو العربي الذي تشرب أسلوبه بأساليب القرآن الكريم، فمن ذلك ما ورد في وصيته لولده الحسن عليه السلام في الحديث عن وحدانية الله وعظمته، ثم يقول: «فَأِنَّهُ لَمْ يَأْمُرْكَ إِلَّا بِحَسَنِ وَلَمْ يَنْهَكَ إِلَّا عَنِ قَبِيحٍ»^(٣).

هنا نجد إن الصفة نفسها دلت على موصوفها المحذوف من خلال صيغتها ودلالاتها فحذف الإمام لهذا الموصوف حذف جميل مفسر لنفسه في موضعين وتقدير الكلام لم يأمرك إلا (بعمل حسن) ولم ينهك إلا عن (عمل قبيح)، فهذه الصفة مما شاعت في الموصوف وعرفت به. قال تعالى: «إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا» (الكهف: ٣٠). هذا من ناحية ومن الناحية الأخرى فالقرينة المعنوية أكدت هذا المحذوف في دلالة سياق الحال. وفي هذا الحذف زيادة تأكيد الصفة وإبرازها فضلا عما فيه من إيجاز واختصار، هذا جعل المعنى المكثف في

١- ابن جني، الخصائص: ١/١٢٩.

٢- م. ن: ٢/١٤٦.

٣- نهج البلاغة، تحقيق الصالح (صبحي الصالح): ٣١/٣٩٦.

لفظ قليل فأصبح لكل لفظة قيمة مهمة لا يمكن الاستغناء عنها. وهذا الهدف حقق عدولا إيجائيا ودلاليا، فكانت بمثابة دعوة لمشاركة المتلقي في نسج الصورة التي يريد، لما يعمل هذا الحذف من تنشيط خيال المتلقي. ومما ورد فيه حذف الموصوف أيضا: «يُئْسَ الطَّعَامُ الْحَرَامُ»^(١). وتقدير الكلام: بئس الطعام أي الطعام الحرام، فحذف الموصوف لقرينة لفظية واضحة فضلا عن قرينة المعنى، وإن إبقاء ذكره هنا يؤدي إلى الاسترسال في الكلام الذي ينتشر فيه المعنى فيؤدي أحيانا إلى صعوبة جمع المعنى منه أو يؤدي إلى تكرار الكلام دون فائدة وهو العبث الذي يجذر منه البليغ. أما ذكر الموصوف فلا حاجة للحديث عنها بعد ما فهمناه من ضرورة إبرازه في الكشف عن المعنى.

ج - حذف المضاف وذكره:

هو أيضا من الألفاظ المتلازمة، فالمضاف ملازم للمضاف إليه، ويحذف كثيرا في الكلام بتوافر الدلائل عليه مما يترتب على حذفه تغيير في الحكم النحوي للمضاف إليه ويجعل المعنى بين نسبة الألفاظ خارجا عن الحقيقة والمألوف، وذكره النحاة والبيانون كثيرا^(٢). وأهم أغراض حذفه^(٣):

١. التجوز في الكلام والاتساع فيه: «وَلَكِنَّ الْيَرَّ مَنْ أُنْقِيَ» (البقرة:

١٨٩).

٢. الحذف للاختصار: نحو: جئت طلوع الشمس.

٣. الاستغناء بدلالة المضاف المذكور عن المحذوف إذا دلت عليه قرينة نحو

١ - نهج البلاغة، تحقيق الصالح (صبحي الصالح): ٤٠١/٣١

٢ - ظ: ابن الأثير، المثل السائر: ٣٥٩/١، و٩٣/٢ - ٩٤، عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز:

٢٣٢/١، ابن جني، الخصائص: ٧١/٢، الأنصاري، مغني اللبيب: ٨١١/٢، السامرائي (فاضل

السامرائي)، معاني النحو: ١٢٢/٣ وما بعدها.

٣ - السامرائي (فاضل السامرائي)، معاني النحو: ١٢٣/٣.

(أبو محمد وخالد حاضران).

ويرى صاحب معاني النحو أن الحذف في مثل قوله تعالى: ﴿وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ يَكْفُرِهِمْ﴾ (البقرة: ٩٣) و: ﴿اسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ (يوسف: ٨٢). إنما هي من المجاز الذي لا يقوم على تقدير: (فهذا في الحقيقة تعبير مجازي، يؤدي معنى لا يؤديه المقدر، ولذا نحن لا نرى في هذا تقديرا لأنه يفسد الغرض الفني الذي صيغ من أجله)^(١).

وورد من هذا النوع في الرسائل ما جاء في وصيته لولده الحسن عليه السلام:
«فَانظُرْ فِيمَا فَسَّرْتُ لَكَ، وَإِنْ لَمْ يَجْتَمِعْ لَكَ مَا تُحِبُّ مِنْ نَفْسِكَ، وَفَرَاغِ نَظْرِكَ وَفِكْرِكَ، فَأَعْلَمْ أَنَّكَ إِثْمًا تُخِيطُ الْعَشْوَاءَ* وَتَتَوَرَّطُ الظُّلْمَاءَ»^(٢).

فالنظر إلى تعبير (تخبط العشواء) نجد ترتيب الألفاظ والنسبة بينها خارجة عن الحقيقة والمألوف، وأصل الكلام أو تقديره: تخبط خبط الناقة العشواء، فحذف المضافين وأقام المضاف إليه الثاني مقامهما وهذا على الحذف والتقدير.

أما فاضل السامرائي فيرى أن مثل هذا الكلام يُفسَّر بأنه من المجاز العقلي أراد به الإخبار عن الذات بالمصدر أي تجسيد المعاني وتحويلها إلى شخوص حية متحركة تراها العيون، فهو يجعل (التخبط) جثة أو كائن يمشي ويتحرك وله سماته وصفاته^(٣).

والحقيقة فنحن مع الرأيين فالأول هو التفسير المنطقي من الناحية النحوية والآخر هو تفسير ورأي أميل إلى البلاغة منه إلى النحو ولكل اختصاصه ومهما يكن فالنتيجة واحدة هي: غرض المبالغة والاتساع في المعنى الذي أداه هذا

١- السامرائي (فاضل السامرائي)، معاني النحو: ٣/١٢٤.

(*) العشواء: هي الناقة الضعيفة البصر لا تأمن أن تسقط فيما لا خلاص منه.

٢- نهج البلاغة، تحقيق الصالح (صبحي الصالح): ٣١/٣٩٥.

٣- ظ: السامرائي (فاضل السامرائي)، معاني النحو: ٣/١٢٣.

الأسلوب.

أما ما جاء في الرسائل لغرض الاختصار فأكثره ورد في كتابه إلى أمراء البلاد في معنى الصلاة: «أما بعد فصلوا بالناس الظهر حتى تفيء الشمس من مريض العنز، وصلوا بهم العصر والشمس بينضاء حية في غضون من النهار حين يسار فيها فرسخان، وصلوا بهم المغرب حين يفطر الصائم. . . وصلوا بهم العشاء. . . وصلوا بهم العداة»^(١).

وتقدير الكلام فصلوا بالناس صلاة الظهر وكذا صلاة العصر وصلاة المغرب وصلاة العشاء وصلاة العداة. حذف في كل المواضع للاختصار والإيجاز ودل عليه المعنى.

أما ذكر المضاف فهو الأصل الذي إن ذكر في الرسائل فإنما ذكر للإيضاح والتقريب ولم يذكر فيها عبثاً أو مع وجود دليل. منه مثلاً في كتاب إلى معاوية: «إذ طفقت تُخبرنا ببلاء الله تعالى عندنا، ونعمته علينا في نبينا، فكنت في ذلك كناقل التمر إلى هجر أو داعي مسدده إلى النضال وزعمت أن أفضل الناس في الإسلام فلان وفلان»^(٢). نلاحظ أن المضاف مذكور في (بلاء الله) و(ناقل التمر) و(أفضل الناس). لأنه لا غنى لبعضها عن بعض في إيضاح المعنى المراد.

١- نهج البلاغة، تحقيق الصالح (صبحي الصالح): ٤٢٦/٥٢.

٢- م. ن: ٣٨٥/٢٨.

الخاتمة

وفي خاتمة هذه الرسالة توصلنا إلى نتائج عدة أهمها:

- ١ - طابقت رسائل الامام القواعد اللغوية والنحوية في مختلف المستويات وإن خرجت بعض الألفاظ عن القواعد اللغوية كـ (مأزورون، والفان يجذف ياء المنقوص، وبري وأبيات) كما درسنا فذلك لاجل المناسبة الصوتية.
- ٢ - تتمتع رسائل الإمام في نهج البلاغة بدلالات صوتية رائعة سواء كان ذلك على مستوى اللفظة أو التركيب فالألفاظ ترتدي أزياء المعاني التي تعبر عنها، فأصوات اللفظة من صفات ومخارج وجرس جاءت بما يتوافق مع مواقف الشدة واللين بحسب الغرض من الرسالة في التأكيد على الفكرة الواقعة. أمّا التراكيب فهي بشكل عام ذات موسيقية جذابة قد تكون هادئة حزينة أو صاخبة رعديّة حسب (زمان ومكان وحال) المرسل إليه مما يشيع في النص مناخا تحليلا خاصا يتماشى مع حركة النفس وذبذبتها الشعورية وينسجم مع إيقاعات موسيقاها الداخلية وأنغامها.
- ٣ - استعمل الإمام المحسنات البديعية استعمالا عجيبا جعل من رسائله دروسا عظيمة في علم البديع والبلاغة العربية، فهو عن حق فنان الرسالة الأول.
- ٤ - تصب معظم رسائل الإمام في غرض الوعظ والإرشاد إذ يتخلل كل الرسائل دون استثناء.
- ٥ - من الواضح تأثر أسلوب الرسائل في نهج البلاغة بأسلوب القرآن فضلا عن جرس كلماته وإيقاعاتها.

٦ - لا نقول بما وجدناه من القول بان الحجاز لا تهمز، فلم تكن لغة الإمام وهو الحجازي الأصيل مما خفف همزها، حتى انه لم يخفف إلا لعل لغوية (معجمية): كما في (موازرة) و(مجزي) أو لعل دلالية: كما في (دنيّة) و(النبي) أو لعل صوتية كما في: (بري) و(مساويها).

٧ - اتجه الإمام إلى فك الإدغام في حالات معينة في حال مال غيره إلى الإدغام فيها وذلك يعود إلى لغة أهل الحجاز عامة باختلافهم عن غيرهم كتميم مثلاً، لكن القول بأن: بعض أنواع الإدغام نحو (إدغام التاء في الطاء) هو اتجاه شاع في البداوة عكس ما مالت إليه الحضارة من التخفيف والهمس، فهذا الرأي لا يصدق مع كل الأحوال، ولو عمم ذلك لاندثرت المعالم الصوتية للحضارة وهذا ما أكده الإمام الحجازي، فاثبت قوتها ومقدرتها الصوتية في إدغام التاء في الطاء في (اطّراح) و(مطلّبة) و(مطلّب) فإدغام التاء في الطاء أحسن في الاعتماد إذ الاعتماد في الجمهور أقوى، ومثلها حصل في (بدّعي، وأدّخر) بالاعتماد على قوة الدال.

٨ - أن معظم البنى الفعلية في الرسائل هي من الفعل الثلاثي المزيد، الزيادة التي من شأنها: إدخال الدلالات الدقيقة والمعاني الإيحائية للأفعال.

٩ - لا نقبل ما رددته المصادر والمراجع في أن التكثير يكون أمّا بالفعل نحو (جوّلت) و(طوقت)، وأمّا في الفاعل نحو (موت الإبل وبركت) أو في المفعول نحو (غلّقت الأبواب) فلا صحة لتأصيل التكثير في الفاعل أو نائبه، أو المفعول وإنما صحّ نتيجة تكرير الفعل. فالتكثير للفعل أولاً. فقد يكثر فعل الغلق في باب واحد فنقول: غلّق الباب.

١٠ - لا يمكن إنكار دلالة (الغلبة) في الأفعال على صيغة فاعل على الرغم من أن بعضهم أهملها على أساس أن المغالبة نوع من المشاركة؛ وهذا غير ما نقصد فالغلبة غير المغالبة، وهذا ما لمسناه واضحاً في بعض دلالات الأفعال التي

وردت في الرسائل.

١١ - لم يذكر الصرفيون معنى الفعل المزيد (ازداد) مع انه دل دلالة واضحة على معنى التدرج ولا نستطيع أن نقول أنه بالمعنى نفسه، فأصله المعجمي دل على الزيادة التي قد تكون زيادة بدون تدرج كأصل زاد لكن (افتعل) هنا أضافت المعنى الصرفي على أصل الفعل وهو التدرج في عملية الزيادة.

١٢ - أهملت الكتب اللغوية الصرفية دلالة الاستثبات والتيقن بصيغة استفعل مع أن سيويوه ذكر ذلك، وأكدت لنا رسائل الإمام هذه الدلالة للصيغة في الأفعال: (استوثق، استوضح، استبان).

١٣ - التدرج والتكرار في دلالات الوزن (تفعّل) إنما تعني شيئاً واحداً فالأفعال التي تتكرر إنما هي أفعال تتدرج بالحقيقة للتوصل إلى المراد أخيراً.

١٤ - أن كثيراً من الأفعال المزيدة جاءت بمعناها المعجمي، ولم تأت بدلالة أخرى تزداد عليها. فعلى وزن افعل مثلاً (أفضى، أراد) وعلى (فعلّ) نحو: (صلّى، عدّب، فرّق، شمرّ، حدّث، كلّم) وعلى فاعل نحو: (نادى، شاهد، بالى، سافر، داول) وعلى افتعل نحو: (اختلف، اضطرّ، احترس، اجتنب) وعلى استفعل نحو: (استثنى استشهد، استطاع، استقبل، استهان) فهذه الأفعال دلت على أصلها في المعجم ولا مجرد لها وكان من الأفضل عدها من المزيد.

١٥ - لم يذكر اللغويون معنى الجعل لوزن الفعل (استفعل) وهذا ما وجدناه واضحاً في الرسائل، دلت عليه حالة السياق وقرينته المعنوية نحو الفعل (استظهر) (استصغر).

١٦ - تعد صيغة (فعل) في المصادر الصيغة الأغلب وروداً في الرسائل التي استعملها الإمام للتعبير عن عدة معان.

١٧ - استعملت المصادر في الرسائل على اختلافها في الإقامة محل اسم

الفاعل واسم المفعول وهذا جعل من كلامه أقوى ودلالته أدق؛ كون المصدر بدلالته المطلقة وعدم اقترانه بزمن معين يدل على الحدث المجرد وهذا يمنح التعبير قوة واتساعاً لا يمكن للاسم المشتق أن يؤديه.

١٨ - جمع الإمام في الرسائل ما هو قليل بصيغ جموع الكثرة وما هو كثير بصيغ القلة في كثير من الأحيان لأغراض دلالية وهذا معروف عن العرب.

١٩ - وردت بعض جموع التكسير على صيغ مختلفة للكلمة الواحدة لأهداف دلالية وسنن لغوية أصيلة عرفها العرب.

٢٠ - ما حدث من متغيرات نحوية في الرسائل (التقديم والتأخير) و(الحذف والذكر) كان متصلاً بما نشأ عنها من المعنى ومؤثراً تأثيراً بليغاً في قالب الدلالي للنصوص.

٢١ - ينقسم التقديم والتأخير في الرسائل من حيث اقترانه في الحكم النحوي ثباتاً وتغيراً على قسمين الأول ما يبقى فيه اللفظ المتقدم على حكمه. والثاني: ما يتغير حكمه من باب إلى باب.

٢٢ - أن الأفكار والدلالات التي خطط لها الإمام هي التي أملت على السياق ما يقتضيه التركيب من تغيرات في القاعدة النحوية.

٢٣ - أكثر **الإنشائي** في رسائله من الحذف المعنوي للفاعل وذلك لأغراض كثيرة بحسب نوع الرسالة وحال المرسل إليه ولا تختلف هذه الأغراض عن أغراض حذف الفاعل لفظاً وهذا ما لم يذكره النحاة أو البلاغيون مطلقاً.

التوصيات: (المقترحات)

١- لا بد من دراسة جديدة لافعال اللغة العربية تعنى بمجرد الأفعال المزيدة التي لا اصلاً ثلاثياً مجرداً لها وضمها الى الأفعال المزيدة أو حصرها تحت تسمية

أخرى جديدة.

٢ - دعوة لدراسة نهج البلاغة دراسة لغوية ضخمة تضم دراسة الكتاب بأجمعه على كل المستويات اللغوية (صوتية - صرفية - تركيبية - دلالية). وهذا مشروع ضخم يحتاج إلى تكريس الجهود العظيمة والملاكات الكبيرة من الباحثين المتمكنين، لأننا فيما وجدنا أن دراسة النهج لغوياً لحد الآن مترددة متباطئة الخطوات لا تشفي غليلاً وكأن دارسي اللغة يتجنبون الخوض في هذا، وهذا لا يصح في التعامل مع كنز لغوي كـ(نهج البلاغة) فلا بد أن نجعل منه نبعاً فياضاً نساعد البشرية في الاستسقاء منه، ونصراً لغوياً نباهي العالم به.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

✍ ابن الأثير: (ضياء الدين ابن الاثير) (ت ٦٣٧هـ)، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق: احمد الحوفي، بدوي طبانة، مطبعة النهضة في مصر، ١٩٥٩م.

✍ إبراهيم: (كمال إبراهيم)، عمدة الصرف، مطبعة النجاح، بغداد (د. ت).

✍ أبو السعود: (عباس أبو السعود)، الفيصل في ألوان الجموع، دار المعارف، مصر، ١٩٧١م.

✍ أبو جناح: (صاحب أبو جناح)، الظواهر اللغوية في قراءة الحسن البصري، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م.

✍ أبو عبيدة: (معمربن المثنى) (ت ٢١٠هـ)، مجاز القرآن، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٦٢م.

✍ احمد مختار عمرو ود. عبد العال سالم مكرم، معجم القراءات القرآنية، مطبوعات جامعة الكويت، الطبعة الثانية، ١٩٨٨م.

✍ الاسترابادي: (الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاسترابادي) (ت ٦٨٦هـ):

- شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن ومحمد الزخرف ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٩٧٥م.

- شرح كتاب الكافية في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، د. ت.
- ✍ الأصفهاني: (الحسن بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني) (ت ٥٠٢هـ):
- مفردات ألفاظ القرآن، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، منشورات طليعة النور، الطبعة الثانية، ٢٠٠٦م.
- المفردات في غريب القرآن، أعده وأشرف عليه: د. محمد احمد خلف الله، نشر: مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ١٩٧٠م.
- ✍ الاعشى: (ميمون بن قيس الاعشى الكبير) شرحه وقدم له: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الاولى ١٩٨٧م.
- ✍ الالوسي: (أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود الالوسي البغدادي)، (ت ١٢٧٠هـ)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق وتقديم وتعليق: الشيخ محمد احمد الأمد، والشيخ عمر عبد السلام السلامي، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.
- ✍ أملي: (جوادي أملي)، الحكمة النظرية والعملية في نهج البلاغة. ترجمة باسم محمدي، ذوي القربى، الطبعة الاولى، سنة ١٣٨٤.
- ✍ امية بن ابي الصلت، (ديوان امية بن ابي الصلت)، صنعه د: عبد الحفيظ السطلي، جمع وتحقيق ودراسة المطبعة التعاونية بدمشق، الطبعة الثانية، ١٩٧٧م.
- ✍ الانباري: (أبو البركات الانباري، عبد الرحمن بن محمد بن ابي سعيد النحوي) (ت ٥٧٧هـ) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين (البصريين والكوفيين)، ومعه كتاب الإنصاف من الإنصاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة بمصر، الطبعة الرابعة (١٩١٦م).
- ✍ الأندلسي: (أبو حيان الأندلسي) (ت ٧٤٥هـ)، البحر المحيط، دراسة وتحقيق: الشيخ عادل احمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، شارك في تحقيقه:

الدكتور زكريا عبد المجيد النوقي والدكتور احمد النجولي، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠١م.

✍ الأنصاري: (جمال الدين ابن هشام الأنصاري) (ت ٧٦١هـ):

- اوضح المسالك الى الفية ابن مالك ومعه كتاب: هداية المسالك الى تحقيق اوضح المسالك، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الندوة الجديدة، بيروت، لبنان، الطبعة السادسة ١٩٨٠م.

- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ومعه كتاب منتهى الإرب بتحقيق شرح شذور الذهب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، ٢٠٠٢م.

- مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله وراجعه سعيد الأفغاني، مؤسسة الصادق، طهران، الطبعة الأولى، ١٣٧٨هـ.

✍ أنيس: (إبراهيم أنيس):

- الأصوات اللغوية، منشورات مكتبة الزهراء، شارع المتنبي، الطبعة الرابعة، ١٩٩٩م.

- دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو المصرية، (د. ط) (د. ت).

- في اللهجات العربية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٥٢م.

✍ البحراني: (كمال الدين ميثم بن علي بن ميثم البحراني)، شرح نهج البلاغة، مؤسسة النصر، طهران، سنة ١٣٧٨هـ.

✍ بشر: (كمال محمد بشر)، دراسات في علم اللغة. دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، سنة ١٩٩٨م.

✍ البقاعي: (إبراهيم بن عمر البقاعي)، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، تحقيق: محمد عبد المعين، مجلس المعارف الإسلامية، حيدر أباد، الركن الهند، الطبعة

الأولى، ١٩٦٩ م.

✍ البناء: (أحمد بن عبد الغني الدمياطي الشافعي الشهير بالبناء) (ت ١١١٧ هـ)،
إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، رواه وصححه وعلق عليه الشيخ
علي محمد الضباع، مطبعة عبد الحميد حنفي، مصر، ١٣٥٩ هـ.

✍ الثعالبي: (أبو منصور الثعالبي)، (ت ٤٣٠ هـ)، فقه اللغة وسر العربية، تحقيق:
مصطفى السقا، إبراهيم الأبياري، عبد الحفيظ شلي، شركة مكتبة ومطبعة
مصطفى الباوي وأولاده، مصر، الطبعة الأخيرة، ١٩٧٢ م.

✍ الجاحظ: (أبو عثمان عمر بن بحر الجاحظ)، البيان والتبيين، تحقيق: عبد
السلام هارون، مطبعة لجنة التأليف والنشر ١٩٤٨ م.

✍ الجبوري: (مي فاضل الجبوري)، القراءات القرآنية بين الدرس الصوتي
القديم والحديث، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠ م.

✍ الجرجاني: (الشريف علي بن محمد بن علي السيد الزين أبي الحسن
الجرجاني)، (ت ٨١٦ هـ) التعريفات، مطبعة مصطفى الباوي الحلبي وأولاده، مصر،
١٩٣٨ م.

✍ الجرجاني: (عبد القاهر الجرجاني)، (ت ٤٧١ هـ)، أسرار البلاغة في علم
البيان، تحقيق: هـ. رتير، استانبول، مطبعة وزارة المعارف، ١٩٥٤ م.

✍ جرير: (ت ١١٠ هـ)، ديوان جرير، شرحه وضبط نصوصه وقدم له: د. عمر
فاروق الطباع، شركة دار الأرقم ابن أبي الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت،
لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٧ م.

✍ الجزري: (أبو الحسين محمد بن الجزري الدمشقي) (ت ٨٣٣ هـ)، النشر في
القراءات العشر، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٧٨ م.

✍ الجندي: (أحمد علم الدين الجندي)، اللهجات العربية في التراث، الدار

- العربية للكتاب، ليبيا، تونس، ١٩٧٨ م.
- ابن جني: (أبو الفتح عثمان ابن جني) (ت ٣٩٢هـ):
 - الخصائص، تحقيق: عبد الحميد هندراوي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠٠٣ م.
- سر صناعة الإعراب، تحقيق: محمد حسن محمد حسن اسماعيل وشاركه احمد رشدي شحاته عامر، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، ٢٠٠٧ م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، دراسة وتحقيق: محمد عبد القادر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٨ م.
- المنصف في (شرح التصريف لأبي عثمان المازني، ت ٢٤٩هـ)، تحقيق: إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين، الطبعة الأولى، (مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده)، القاهرة، ١٩٥٤.
- الجواري: (عبد الستار الجواري) نحو القرآن، المجمع العلمي العراقي، بغداد: ١٩٧٤ م.
- الجوهري: (اسماعيل بن حماد الجوهري) (ت ٣٩٣هـ)، تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: احمد عبد الغفور عطار، دار الكتاب، مصر، (د. ت).
- الحديثي: (خديجة الحديثي)، أبنية الصرف في كتاب سيوييه - معجم ودراسة - مكتبة لبنان، ناشرون، بيروت - لبنان الطبعة الأولى ٢٠٠٣ م.
- حسان: (تمام حسان):
 - اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٣ م.
 - مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٥ م.
- حماسة: (محمد حماسة عبد اللطيف)، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، دار الغريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠١ م.

- ✍ الحملاوي: (الشيخ احمد الحملاوي) شذا العرف في فن الصرف، المكتبة الثقافية، بيروت - لبنان، د. ت.
- ✍ الحموز: (عبد الفتاح احمد الحموز) التأويل النحوي في القرآن، مكتبة الرشيد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م.
- ✍ الحوفي: (أحمد محمد الحوفي)، بلاغة الإمام علي، دار نهضة مصر للطبع والنشر، د. ت.
- ✍ ابن خالويه: (أبو عبد الله الحسين بن محمد بن خالويه) (ت٣٧٠هـ):
- الحجة في القراءات السبع، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ١٩٧١م.
- ليس في كلام العرب، تصحيح: احمد بن الأمين الشنقيطي، مطبعة السعادة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٢٧هـ.
- ✍ خليل: (حلمي خليل)، التفكير الصوتي عند الخليل، دار المعرفة، الطبعة الأولى، الإسكندرية، ١٩٨٨م.
- ✍ الخوئي: (ميرزا حبيب الله الخوئي)، منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة دار احياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الاولى ٢٠٠٣م.
- ✍ الخولي: (محمد علي الخولي):
- الاصوات اللغوية: مكتبة الحريجي، الرياض - السعودية، ط الاولى، ١٩٨٧م.
- معجم علم اللغة النظري، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٨٢م.
- ✍ الداية: (فايز الداية)، علم الدلالة العربي، النظرية والتطبيق - دراسة تاريخية تأصيلية نقدية، دار الفكر للطباعة - بغداد ١٩٨٠م.
- ✍ ديتر بونتنج: (كارل ديتر بونتنج)، المدخل إلى علم اللغة، ترجمة وتعليق: د. سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى،

٢٠٠٣ م.

راجحي: (عبد الراجحي)، التطبيق الصرفي، دار النهضة العربية، بيروت، د.ت.

الرازي: (فخر الدين محمد بن عمر الرازي)، (ت ٦٠٦هـ) نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، ود. محمد بركات مهدي أبو علي، دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن، ١٩٨٥ م.

الرافعي: (مصطفى صادق الرافعي)، اعجاز القرآن والبلاغة النبوية، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة التاسعة، ١٩٧٣ م.

الرماني: (أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرماني) (ت ٣٨٤هـ)، رسالتان في اللغة، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، ١٩٨٤ م.

رمضان: (صالح بن رمضان)، الرسائل الأدبية ودورها في تطوير النثر العربي القديم (مشروع قراءة شعرية)، دار الفارابي، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، ٢٠٠٧ م.

الزركشي: (بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي) (ت ٧٩٤هـ)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، الطبعة الأولى، ١٩٥٨ م.

الزنجشيري: (جار الله محمود بن عمر الزنجشيري) (ت ٥٣٨هـ):

- اساس البلاغة، دار الكتب المصرية، الطبعة الثانية، ١٩٧٣ م.

- الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، اعتنى به وخرج أحاديثه وعلق عليه: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢ م.

- ☞ زهير بن ابي سلمى، ديوان زهير بن ابي سلمى، دار صادر للطباعة والنشر ودار بيروت للطباعة والنشر، لبنان، ١٩٦٤م.
- ☞ أنيس: (إبراهيم أنيس)، من أسرار اللغة، مكتبة الانجلو المصرية، شارع محمد فريد، القاهرة، الطبعة الثامنة، د. ت.
- ☞ السامرائي: (ابراهيم السامرائي):
- الفعل زمانه وابنيته، (د. ت)، (د. ط).
- مع نهج البلاغة، - دراسة ومعجم -، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، سوق البتراء، ساحة الجامع الحسيني، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.
- ☞ السامرائي: (فاضل صالح السامرائي):
- التعبير القرآني، دار عمار الطبعة الخامسة، ٢٠٠٧م.
- الجملة العربية تأليفها وأقسامها، منشورات المجمع العلمي العراقي، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٩٨م.
- معاني الابنية، نشر: وزارة الثقافة والاعلام، الطبعة الأولى، ١٩٨١م.
- معاني النحو، دار الفكر، الطبعة الثانية، ٢٠٠٣م.
- ☞ السعداوي: (عبد الكريم حسين السعداوي)، غريب نهج البلاغة، (أسبابه - أنواعه - توثيق نسبه - دراسته) الغدير للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.
- ☞ السعران: (محمود السعران)، علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية، بيروت - (د. ط)(د. ت).
- ☞ سقال: (ديزيرة سقال)، الصرف وعلم الأصوات، دار الصداقة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.
- ☞ السكاكي: (أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر السكاكي)، (ت ٦٢٦هـ)، مفتاح

- العلوم، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، الطبعة الأولى، ١٩٣٧م.
- ✍ سيويه: (أبو بشر عمر) (ت ١٨٠هـ) الكتاب، مطبعة الخانجي، القاهرة، تحقيق: عبد السلام هارون، بولاق مصر، الطبعة الرابعة، ١٩٨٨م.
- ✍ السيرافي: (أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي)، أخبار النحويين البصريين، شرحه وهذبه، فرنسيس كرنكو، بيروت، المطبعة الكاثوليكية - باريس، ١٩٣٦م.
- ✍ السيوطي: (عبد الرحمن جلال الدين السيوطي) (ت ٩١١هـ):
- المزهري في علوم اللغة وأنواعها شرح وضبط: محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية مصر (د. ت).
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد المتعال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، ١٩٧٩م.
- ✍ الصالح: (صباحي الصالح)، حقق نهج البلاغة للإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، ضبط نصه وابتكر فهرسه العلمية، بيروت - الطبعة الأولى، ١٩٦٧م.
- ✍ شاهين: (عبد الصبور شاهين):
- القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، مكتبة الخانجي، مصر، د. ت.
- المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٠م.
- ✍ شرارة: (حياة شرارة)، الأفكار والأسلوب (دراسة الفن الروائي ولغته) وزارة الثقافة والفنون، الجمهورية العراقية، دار الحرية للطباعة ١٩٧٨م.
- ✍ شلاش: (هاشم طه شلاش)، أوزان الفعل ومعانيها، مطبعة الآداب، النجف الاشرف، ١٩٧١م.
- ✍ الشمسسان: (أبو اوس إبراهيم الشمسسان)، أبنية الفعل دلالاتها وعلاقتها، دار

- المدني، للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.
- صفوت: (احمد زكي صفوت)، جمهرة رسائل العرب في عصور العربية الزاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٣٧م.
- الضامن: (حاتم صالح الضامن)، علم اللغة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي كلية الآداب، جامعة بغداد، طبع بمطبعة التعليم العالي بالموصل، ١٩٨٩م.
- ضيف: (شوقي ضيف)، تاريخ الأدب العربي، (العصر الإسلامي، دار المعارف، كورنيش النيل، القاهرة، الطبعة التاسعة، د. ت.
- طرفة بن العبد، ديوان طرفة بن العبد، تقديم وشرح وتعليق: د. محمد محمود، دار الفكر اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٥م.
- الطفيل الغنوي، ديوان الطفيل الغنوي، تحقيق: محمد عبد القادر احمد، دار الكتاب الجديد، الطبعة الأولى، ١٩٦٨م.
- طه حسين ومجموعة باحثين، التوجيه الأدبي، المطبعة الأميرية بالقاهرة، ١٩٤٥م.
- عاصي: (ميشال عاصي)، الفن والأدب (بحث في الجماليات والأنواع الأدبية، دار الأندلس للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، د. ت.
- عبد الحميد: (محمد محي الدين عبد الحميد)، دروس التصريف في المقدمات وتصريف الأفعال، دار الطلائع، مدينة نصر، القاهرة، ١٩٥٨م.
- عبد القادر: (صالح سليم عبد القادر) الدلالة الصوتية في اللغة العربية، منشورات جامعة سبها، ١٩٨٨م.
- عبد: (محمد عبده):
- أبحاث في علم أصوات العربية، مؤسسة الصباح، الكويت، د. ت.
- شرح نهج البلاغة للإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، خرج مصادره: فاتن محمد

- خليل الليون، دار إحياء التراث العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.
- العبيدي: (رشيد بن عبد الرحمن العبيدي)، أبحاث ونصوص في فقه اللغة العربية، مطبعة التعليم العالي، بغداد، ١٩٨٨م.
- العسكري: (أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري)، (ت ٤٠١هـ)، الفروق اللغوية، علق عليه ووضع حواشيه: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٦.
- ابن عقيل: (بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي، المصري الهمداني)، شرح ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ) دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل.
- عكاشة: (محمود عكاشة)، التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة، دار النشر للجامعات مصر - الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.
- العكبري: (أبو البقاء العكبري)، (ت ٦١٦هـ)، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: غازي مختار اطليمات، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٩٥م.
- العلايلي: (عبدالله العلايلي)، المقدمة لدراسة لغة العرب، المطبعة العصرية، مصر، (د. ت.).
- عيسى: (احمد بيك عيسى)، التهذيب في أصول التعريب، مطبعة مصر، القاهرة، ١٩٢٣م.
- ابن فارس: (احمد بن فارس بن زكريا) (٣٩٥هـ)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، الطبعة الثانية، ١٩٧٠م).
- الفراء: (ابو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله الدليمي الفراء) (ت ٢٠٧هـ) معاني القرآن، قدم له وعلق عليه ووضع حواشيه وفهارسه: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.

✍ الفراهيدي: (أبو عبدالرحمن الخليل بن احمد الفراهيدي) (ت ١٧٥هـ)، العين، تحقيق: مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٥م.

✍ فلش: (هنري فلش) العربية الفصحى، ترجمة: د. عبد الصبور شاهين، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٦٦م.

✍ الفيروز آبادي: (مجد الدين محمد بن يعقوب) (ت ٨١٧هـ)، القاموس المحيط، دار احياء التراث العربي، بيروت، لبنان، طبعة فنية محققة، الطبعة الأولى، ١٩٩١م.

✍ القرطبي: (أبو عبد الله محمد القرطبي) (ت ٦٧١هـ)، الجامع لأحكام القرآن، دار القلم، بيروت، ١٩٦٦م.

✍ القزويني: (محمد بن عبدالرحمن الخطيب القزويني) (ت ٧٣٩هـ) الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق: لجنة من أساتذة كلية اللغة العربية، بجامع الأزهر، مطبعة السنة المحمدية القاهرة. (د.ت).

✍ كثير عزة، ديوان كثير عزة، شرح قدرى مايو، دار الجيل، بيروت، الطبعة الاولى، ١٩٩٥م.

✍ مبارك: (زكي مبارك) النثر الفني في القرن الرابع الهجري، مطبعة السعادة، مصر، الطبعة الأولى، د. ت.

✍ مبارك: (محمد رضا مبارك) اللغة الشعرية في الخطاب النقدي العربي، ملازم التراث المعاصر، دار الشؤون الثقافية، بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م.

✍ مبارك: (محمد المبارك)، فقه اللغة وخصائص العربية - دراسة تحليلية - مقارنة للكلمة العربية، وعرض لمنهج العربية الأصيل في التجديد والتوليد، دار الفكر، بيروت - الطبعة السادسة، ١٩٧٥م.

✍ المبرد: (أبو العباس محمد بن يزيد المبرد) (ت ٢٨٥هـ)، المقتضب، تحقيق:

- محمد عبد الخالق عضيمة عالم الكتب، بيروت، د، ت.
- ✍️ المجدوب: (عبد الله الطيب المجدوب)، المرشد إلى فهم إشعار العرب وصناعتها، مطبعة مصطفى البابي علي وأولاده، مصر، الطبعة الأولى، ١٩٥٥ م.
- ✍️ المحنك: (هاشم حسين ناصر المحنك)، علم النفس في نهج البلاغة، منشورات دار الوفاق، مطبعة القضاء، النجف الطبعة الأولى، سنة ١٩٩٠ م.
- ✍️ المخزومي: (مهدي المخزومي) في النحو العربي (نقد وتوجيه)، منشورات المكتبة العربية، صيدا، لبنان، الطبعة الأولى (د. ت).
- ✍️ المسدي: (عبد السلام المسدي)، الاسلوبية والأسلوب، الدار العربية للكتاب، ليبيا، الطبعة الأولى. (د. ت).
- ✍️ المطلب: (محمد عبد المطلب):
- البلاغة الأسلوبية، مكتبة لبنان، ناشرون، الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان، الطبعة الأولى، طبع في دار نوبار للطباعة القاهرة، سنة ١٩٩٤ م.
- البلاغة العربية قراءة أخرى، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجيمان، دار نوبار للطباعة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٧ م.
- ✍️ المطلي: (غالب فاضل المطلي) لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة، دار الحرية للطباعة والنشر، ١٩٧٨ م.
- ✍️ مطلوب: (احمد مطلوب):
- بحوث بلاغية، دار الفكر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٩٨٧ م.
- معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٩٨٦ م.
- ✍️ المعتزلي: (ابن أبي الحديد المعتزلي)، شرح نهج البلاغة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الساقية للعلوم، الطبعة الأولى، ٢٠٠١ م.

معلوف: (لويس معلوف)، المنجد في اللغة، طهران - اسلام، ايران، الطبعة الخامسة والثلاثون ١٣٨٣هـ.

ابن منظور: (ابو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الافريقي المصري) (ت ٧١١هـ)، لسان العرب، نسقه وعلق عليه ووضع فهارسه: علي شيري، دار احياء التراث العربي، بيروت طبعة جديدة ومحققة، الطبعة الاولى، ١٩٨٨م.

مهدي علام وآخرين، النقد والبلاغة، المطبعة الأميرية، بالقاهرة، ١٩٥٧م.

الموسوي: (محسن باقر الموسوي):

- علوم نهج البلاغة، دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.

- المدخل إلى علوم نهج البلاغة، دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر والتوزيع بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.

ناجي: (مجيد عبد الحميد ناجي)، الأسس النفسية لأساليب البلاغة العربية، المؤسسة الجامعة، للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، ١٩٨٤م.

ناصر الدين: (أمين الله ناصر الدين)، دقائق العربية، مكتبة لبنان الطبعة الثانية، ١٩٦٨.

ابن الناظم: (أبو عبدالله بدرالدين محمد بن محمد بن مالك)، (ت ٦٨٦هـ). شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق: عبدالحميد السيد محمود عبدالحميد، ط دار الجيل، بيروت (د. ت).

النحاس: (مصطفى النحاس)، مدخل إلى دراسة الصرف العربي على ضوء الدراسات اللغوية المعاصرة، مكتبة الفلاح، الطبعة الأولى، ١٩٨١م.

النعمي: (حسام النعمي)، الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، منشورات وزارة الثقافة والاعلام، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٠م.

🔗 نهر: (هادي نهر)، الصرف الوافي، دراسة وصفية تطبيقية في الصرف وبعض المسائل الصوتية، وزارة التعليم العالي، الجامعة المستنصرية، ١٩٨٩ م.

🔗 النويهي: (محمد النويهي):

— الشعر الجاهلي، منهج في دراسته وتقويمه الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، د.ت.

— قضية الشعر الجديد، دار الفكر مكتبة الخانجي، د. ط، ١٩٧١ م.

🔗 الهاشمي: (السيد احمد الهاشمي)، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديح بإشراف صدقي محمد جميل، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر، طبعة مجددة، الطبعة الثانية، د. ت.

🔗 هلال: (ماهر مهدي هلال)، جرس الألفاظ ودلالاتها في البحث البلاغي والنقدي عند العرب، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٠ م.

🔗 هندراوي: (عبد الحميد احمد يوسف هندراوي) الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم (دراسة نظرية تطبيقية، التوظيف البلاغي لصيغة الكلمة) المكتبة العصرية، شركة أبناء شريف الأنصاري للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١ م

🔗 الورد: (عروة بن الورد)، ديوان عروة بن الورد، شرحه وقدم له: د. سعدي ضناوي، دار الجليل، بيروت، الطبعة الاولى ١٩٩٦ م.

🔗 آل ياسين: (محمد حسين آل ياسين)، الأضداد في اللغة، مطبعة المعارف، بغداد، الطبعة الاولى، ١٩٧٤ م.

🔗 يعقوب: (إميل بديع يعقوب)، موسوعة النحو والصرف والإعراب، دار العلم للملايين، طبعة، ٢٠٠٥ م.

🔗 ابن يعيش: (موفق الدين بن علي بن يعيش النحوي) (ت ٦٤٣هـ)، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتني، القاهرة، د. ت.

✍️ اليمني: (السيد يحيى بن حمزة بن علي العلوي اليمني) (ت ٧٤٩هـ)، الطراز، المتضمن لأسرار وعلوم حقائق الإعجاز أشرفت على مراجعته وضبطه وتدقيقه جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان د. ت.

الرسائل والاطاريح الجامعية

✍️ البصير: (كامل حسن البصير)، رسائل الإمام علي عليه السلام، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، سنة ١٩٦٥م.

✍️ الزيدي: (جبار هليل زغير الزيدي)، الفعل في نهج البلاغة (دراسة صرفية)، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة القادسية، ٢٠٠٥م.

✍️ السالم: (صباح عباس سالم) الأبنية الصرفية في ديوان امرؤ القيس، رسالة دكتوراه، إلى كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٧٨م.

✍️ الصيمري: (ميثاق عبد الزهرة الصيمري)، أبنية المشتقات في نهج البلاغة - دراسة دلالية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠٠٣م.

✍️ العاني: (احمد عبد الله حمود العاني)، البنى النحوية وأثرها في المعنى، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الآداب، سنة ٢٠٠٣م.

✍️ الفتلاوي: (هادي عبد علي هويدي)، المباحث اللغوية في شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الكوفة، ٢٠٠٢م.

✍️ الفحام: (عباس علي حسين الفحام)، التصوير الفني في خطب الإمام علي عليه السلام، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الكوفة، ١٩٩٩م.

✍️ الكردي: (علي فرحان جواد الكردي)، لغة الإمام علي عليه السلام، دراسة وصفية رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة القادسية، ٢٠٠١م.

✍️ اللامي: (كريم مزعل محمد اللامي)، الدلالة الصوتية في القرآن الكريم،

رسالة ماجستير، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ١٩٩٧ م.
الموسوي: (نوفل هلال عبد المطلب أبو رغيث الموسوي) مستويات الشعرية
في كتاب نهج البلاغة، رسالة ماجستير، جامعة المستنصرية ٢٠٠٧ م.
الياسري: (عبد الكاظم محسن الياسري)، المسائل اللغوية والنحوية في كتاب
مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى، أطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة
الكوفة، ١٩٩٨ م.

البحوث

عبد المجيد: (محمد عبد المجيد)، ظاهرة التفضيل بين القرآن الكريم واللغة):
بحث مجلة البلقاء، العلوم الاجتماعية والإنسانية، مجلد: ٩، العدد: ١، سنة:
٢٠٠٢.
مجيد: (حازم طه مجيد)، صيغ المبالغة في القرآن الكريم: ٧٠، بحث مجلة آداب
الرافدين: عدد: ٢٠، تصدر عن جامعة الموصل / كلية الآداب.

الفهرس

الصفحة	الموضوع
٥	المقدمة.....
٩	التمهيد.....
٢١	الفصل الأول
٢٣	المستوى الصوتي.....
٢٥	المبحث الأول: الظواهر الصوتية.....
٢٥	أولاً: تحقيق الهمزة وتسهيلها.....
٣٦	ثانياً: الإدغام.....
٤٩	ثالثاً: الإبدال.....
٦٠	رابعاً: الإعلال.....
٨١	المبحث الثاني: الدلالة الصوتية.....
٨٥	أولاً: دلالة الصوت في اللفظ المفرد.....
١١٤	ثانياً: دلالة الصوت في التركيب.....
١٥١	الفصل الثاني
١٥٣	المستوى الصرفي.....
١٥٥	المبحث الأول: الصيغ الفعلية.....

الموضوع	الصفحة
أولاً: الفعل المجرد	١٥٦
ثانياً: الفعل المزيد	١٦١
المبحث الثاني: الصيغ الاسمية	١٩٣
أولاً: المصادر	١٩٤
ثانياً: المشتقات	٢١٤
ثالثاً: دلالات الجموع (جمع التكسير حصراً)	٢٣٩
الفصل الثالث	٢٤٧
المستوى التركيبي	٢٤٩
المبحث الأول: التقديم والتأخير	٢٥١
أولاً: التقديم والتأخير في عمدة الكلام (المسند والمسند إليه)	٢٥٣
ثانياً: التقديم والتأخير في الفضلات (متعلقات الإسناد) ..	٢٦٤
المبحث الثاني: الحذف والذكر	٢٨١
أولاً: الحذف والذكر في العمدة	٢٨٣
ثانياً: الحذف والذكر في الفضلة	٣٠١
الخاتمة	٣١١
المصادر والمراجع	٣١٦
الفهرس	٣٣٤



موقع العتبة العلوية المقدسة : www.imamali-a.com

موقع مكتبة الروضة الحيدرية : www.haydarya.com

رقم الاصدار (٢٩)